الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الجلسة العامة ١٤٤٥

الأربعاء، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس بالنيابة: السيد بنغورا . . . . . (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2028 و A/AC.109/L.1834)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لابد لي أن أبدأ بالإعراب عن أسفي لأن ندائي بالحضور في الوقت المحدد لم يستجب إليه. ومع ذلك فسنبدأ الجلسة.

الاستماع إلى ملتمس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في الاستماع إلى الملتمس من كاليدونيا الجديدة اليوم، فهو من المقرر أن يغادر متجها إلى كاليدونيا الجديدة هذا المساء؟

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يان سيليني أوريجي (المؤتمر الشعبي) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أوريجي.

السيد أوريجي (المؤتمر الشعبي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية، نيابة عن المؤتمر الشعبي، أن أهنئ رئيس اللجنة الخاصة على انتخابه، الذي يدل على ثقة أعضاء اللجنة الكاملة. والمؤتمر الشعبي على استعداد تام للتعاون مع اللجنة فيما يخص استقلال كاناك والعقد الدولي لاستئصال الاستعمار. وإنني أشعر بامتنان لدعوة اللجنة للمؤتمر الشعبي للمشاركة في هذا الاجتماع.

اليوم، سأتكلم عن نتائج ست سنوات من تنفيذ اتفاقات ماتينيون وعن استئناف التجارب النووية في جزيرة موروا المرجانية، والتنظيم العملي لسيادة شعب كاناك، والجهاز السياسي الذي نشأ بانتخاب جاك شيراك رئيسا للجمهورية الفرنسية، وهو جهاز ضار باستقلال كاناك.

يوم الأحد الموافق ٩ تموز/يوليه الماضي، أجريت الانتخابات لتجديد الجمعيات في المحافظات - وهي المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاقات ماتينيون. واسمحوا لنا الآن بالقاء نظرة على كشف الحساب بعد تنفيذ هذه الاتفاقات بست سنوات.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85709

9585709

أولا، كان هناك سباق وراء المال. فالثروة الشخصية لرئيس المحافظة الشمالية، ليوبولد جوريدي، بلغت بليوني فرنك، والمسؤول المنتخب عن المحافظة يتلقى راتبا يبلغ ٠٠٠ ٥ دولار في الشهر. وأعضاء الحركة المؤيدة للاستقلال يغتنون على حساب شعب الكاناك. وفقد الشعب زخم نضاله من أجل التحرير وما زال في نفس الحالة الاجتماعية كما كان من قبل. ومنذ تطبيق اتفاقات ماتينيون، تم تشكيل عشر قبائل تتكون من المستقطنين في نوميا.

وتحتل المحافظات الآن المراكز القيادية. وتدفع الأموال للمقربين من رؤساء المحافظات دون أن يقوموا بأي عمل. فاتفاقات ماتينيون أدت إلى تشكيل طبقة بورجوازية من الكاناك.

وحُدد فعلا جمهور الناخبين لاستفتاء ١٩٩٨ بموجب القانون. إن الفرنسيين الذين لهم فعلا بلدهم المستقل، يشاركون في الانتخابات، وبذلك تنكر اتفاقات ماتينيون على شعب الكاناك - وهو شعب مستعمَر - حقه في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي.

ومازالت الحالة بعيدة جدا عن استرداد توازنها. بل على النقيض من ذلك، فالفجوات الاقتصادية والثقافية بين المحافظات الثلاث مازالت قائمة كما كانت.

وبغية معالجة اتفاقات ماتينيون، وفي سياق العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، قام المؤتمر الشعبي العام الثاني وكذلك ٣٢ من علية القوم تقليديا باعلان سيادة شعب الكاناك من جانب واحد، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في ناراتش آراما. إن فرنسا قد سرقت بلدنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣، فارضة من جانب واحد سيادتها على جميع أنحاء البلد عن طريق الاستعمار الوحشي. وتم بتجميع الكاناك في أراض مخصصة لهم تملكها الدولة الاستعمارية. وهناك ٣٧ زعيما تقليديا كبيرا في كاليدونيا الجديدة، منهم ٣٢ مارسوا حقوقهم باعلان سيادة شعب الكاناك في ناراتش في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وفي أعقاب هذا الاعلان من جانب واحد لسيادة شعب الكاناك، فإن المؤتمر الشعبي ما برح ينظم، بطريقة تقليدية، شعب الكاناك في ثمانية مجالات ثقافية لكي يشكل المؤتمر الشعبي الأساسي. وهذا التنظيم يتبع العادات التقليدية، بمعزل عن الأحزاب السياسية والانتخابات. وترمي استراتيجيتنا إلى تطبيق الديمقراطية الشعبية، وفقا للممارسة التقليدية، وإلى معالجة وتجنب ما يجري اليوم، حيث تبت الأحزاب السياسية في الأمور بدلا من شعب الكاناك. فجميع شعب الكاناك يعيش داخل هذا الاطار التقليدي.

ومنذ انتخاب جاك شيراك رئيسا للجمهورية. يحكم فرنسا الحزب السياسي المسمى التجميع من أجل الجمهورية، الذي يشكل خطرا على استقلال الكاناك، كما تبين من خلال استئناف التجارب النووية في جزيرة موروروا المرجانية، فهناك ترابط بين مسألتي استقلال تاهيتي والتجارب النووية. وهذا القرار الذي اتخذه الرئيس شيراك واجه معارضة في كل أنحاء منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما تاهيتي وكاليدونيا الجديدة، فكيف تشعر فرنسا لو فجر شيراك قنبلته أسفل برج ايفل أو في الاليزيه؟ بالنسبة لفرنسا، ليس هناك أي خطر.

إن رئيس المحافظة الجنوبية، الذي ينتمي إلى حزب جاك شيراك، "التجمع من أجل الجمهورية"، قد أعلن من قبل عن عزمه على ارجاء الاستفتاء لمدة ٣٠ عاما. ولم ترد الحكومة الفرنسية حتى الآن، ولكن بانتخاب شيراك، فإن من المحتمل عودة مقترح جاك لافلير إلى الواجهة. ويفضل رئيس المحافظة الجنوبية الاعتماد على نتائج انتخابات ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، التي تتبع بموجبها الآن المحافظة الجنوبية الحركة المناهضة للاستقلال، والمحافظة الشمالية وجزر لويالتي الحركة المؤيدة للاستقلال. ولم يعد هناك حزب للأغلبية، وإنما أغلبية ائتلافية، لانتخاب رئيس المحافظة.

فالمطالب من أجل تحقيق الكرامة والحرية والهوية لشعب الكاناك حفزت اتحاد شعب الكاناك وكانت المصدر لجميع نضالات وثورات التحرر حتى بروز المطالبة الرسمية، في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٥، باستقلال الكاناك.

وهذه المقاومة تدفعنا اليوم إلى اتخاذ نهج توحيدي تقليدي، وهو نهج المؤتمر الشعبي للكاناك، للمطالبة بالاحترام الفعلي للحقوق المقدسة لشعب الكاناك: الاعتراف بأنه شعب مستقل؛ واعتباره الشعب الشرعي الوحيد لأمة الكاناك؛ وممارسة حق تقرير المصير بكرامة وحرية؛ واستعادة كل أراضيه من أجل انشاء أمة كاناكية مندمجة تماما؛ والممارسة الفورية لسيادته دون أية شروط أو قيود؛ مما تمكنه من اختيار مركزه بحرية: أي تحقيق استقلال كاناكي اشتراكي يقوم على هياكلنا التقليدية.

وإننا نطالب بالتنفيذ الفعال والسريع للاعلانات الصادرة عن الحكومة الفرنسية وباحترامها، وهي التي اعترفت في نيفيل - لاروش بحقنا الطبيعي وغير القابل للتصرف في الاستقلال. ويطالب شعب الكاناك بالاعتراف بهذا الحق، تماما كما اعترف ديغول في أيامه بحق الشعب الجزائري.

فاعلان نيفيل - لاروش الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٣ اعترف بأن الكاناك السكان الأصليون والشرعيون للاقليم، وبذلك، فان لهم الحق الطبيعي وغير القابل للتصرف في الاستقلال. وشعب الكاناك هو وحده الذي يملك هذا الحق. فالدولة المستعمرة لا يمكنها أن تمنح حق تقرير المصير لشعب مستعمر، ولا يمكنها أن تنكر هذا الحق. هناك حل واحد فقط: وهو اقامة علاقات مميزة فورا مع شعب الكاناك المستقل ذي السيادة.

إننا نؤكد على وجودنا، الذي تضرب جذوره في هويتنا الثقافية وقيمنا التقليدية. ونؤكد مجددا التزامنا بالهوية الثقافية لشعب الكاناك بتمجيد ذكرى أسلافنا، وهم مصدر قوتنا وأصل تراثنا المشترك.

إن تقاليدنا تقاليد حية، وقد تمكن شيوخنا من ضمان استمرار عاداتنا وحكمتنا من جيل إلى جيل، حتى يومنا هذا، من خلال تعليم الأجيال القادمة المبادئ الأساسية في تراثنا الثقافي. وإننا نسعى إلى تحقيق استقلال الكاناك الاشتراكي على أساس قيمنا الثقافية والنضال حتى النهاية من أجل الاعتراف بهويتنا التقليدية والدفاع عنها.

وخلال العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، استطاعت الحكومة الفرنسية بمساعدة بعض الزعماء الكاناك ومن خلال وسائل غير ديمقراطية ودكتاتورية أن تضع في كاليدونيا الجديدة لفترة ١٠ سنوات خطة لاعادة استعمار ودمج شعب الكاناك من أجل الحفاظ على مصالحها. وهذه مصيدة نصبتها الحكومة الفرنسية التي لم نتوقف عن شجبها.

وبافتتاح السوق المشتركة، فإن كاليدونيا الجديدة قد استعمرتها البلدان الـ ١٢ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مما يعزز خطة روكار.

ولذلك فإن شعب الكاناك يشير إلى أن عاداته وحقوقه تتعرض للخطر. فالمادة ٦٠ من قانون الاستفتاء تحرم الشعب التقليدي من حقه في ادارة أراضيه وتنميتها.

فاتفاقات ماتينيون، التي لا تضمن الاستقلال، أثارت النزاعات بين أفراد الشعب بادخال تنمية لا ضابط لها بواسطة هياكل مؤسسية جديدة. ويؤدي هذا إلى تدمير ثقافتنا وعاداتنا، والكاناك يشعرون بالحزن إزاء ذلك.

ونظرا لاستيلاء فرنسا من جانب واحد على بلدنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣، والجرائم المرتكبة بحق شعب الكاناك طوال ١٤١ عاما من الظلم الاستعماري،

وتنفيذ اتفاقات ماتينيون الهادفة إلى تدمير ثقافتنا وعاداتنا، والاستفتاء بشأن تقرير المصير في ١٩٩٨، الذي يحرم شعب الكاناك من حقه في تقرير مستقبله بحرية، وتغريب الكاناك عن بلدهم، فقد أعلن المؤتمر الشعبي الثاني و٣٢ زعيما تقليديا، من جانب واحد سيادة شعب الكاناك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في ناراتش آراما.

إن التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد سيتم وفقا للديمقراطية الشعبية، في سياق هياكلنا التقليدية، من أجل بناء اشتراكية كاناكية تكون مستقلة عن القوى السياسية التي تقسم وتمزق شعب الكاناك.

إننا نطلب إلى الدولة الفرنسية أن تقوم من جانب واحد باستعادة سيادة شعب الكاناك. وندعو جميع الدول المستقلة ذات السيادة والرأي العام الدولي إلى الاعتراف بسيادة شعب الكاناك، حسبما أعلن عنها في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ في ناراتش آراما.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

مسألة تيمور الشرقية (A/AC.109/2026) (تابع)

بدعوة من الرئيس شغل السيد لويس مانويل كوستا غيرالديس (عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، البرتغال) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كوستا غيرالديس.

السيد كوستا غيرالديس (عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي عضوا في البرلمان البرتغالي عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي، أتشرف للسنة الثالثة على التوالي، بمخاطبة اللجنة الخاصة بشأن مسألة تيمور الشرقية. ومن واجبي أن أعترف أنني في بعض الأوقات أعيش لحظات ينتابني فيها شعور بالإحباط الشديد فيما يتعلق بهذه القضية النبيلة، وهذا يرجع أساسا الى النفاق والكيل بمكيالين للساسة والدول، وافتقار المجتمع الدولي الى الإرادة على حسم هذه المشكلة بالعدل والكرامة.

ومع ذلك، يراودني شعور غامض بأن الحالة في تيمور الشرقية على وشك أن تتخذ مسارا مختلفا، وبأن أشكال المعاناة والتعذيب والإذلال التي يخضع لها الشعب التيموري على مدى العقدين الماضيين ستغير مسارها في المستقبل القريب، وستتهيأ الظروف اللازمة لتقرير المصير والحرية. ولكننا لم نصل بعد الى هذه الغاية - وأعترف بذلك - ولكن الطريق تمهد ويبدو أن العمل الضروري على وشك أن يبدأ.

ومن المؤسف أن تيمور الشرقية مازالت تحتل جزءا كبيرا من تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥؛ ونفس الشيء ينطبق على تقرير حقوق الإنسان لعام ١٩٩٥. وجاء في هذا التقرير عن تيمور الشرقية أنه لم يحدث أي تقدم في تسوية حالات الأشخاص المفقودين بعد الحادث الذي وقع في ديلي في ١٩٩١ - والذي سأسميه مذبحة - ولا في مستويات القوات العسكرية التي لا تزال مرتفعة بلا مبرر. ويستطرد التقرير قائلا إن ممثلي المنظمات غير الحكومية والصحفيين مازالوا يواجهون صعوبات أو يمنعون من الوصول الى تيمور الشرقية.

ومما يخزيني كثيرا، وبالتأكيد يشين اللجنة الخاصة والمجتمع الدولي قاطبة، أن تكون مثل هذه الأوضاع قائمة، في نهاية هذا القرن، وبعد قولي هذا، وبغض النظر عن موقف النظام الديكتاتوري الاندونيسي، تسوقني الأحداث التي وقعت مؤخرا الى الاعتقاد بأن الطريق الجديد الذي سيق أن أشرت اليه على وشك أن يصبح ممهدا.

ويبدو أن اجتماع ممثلي الشعب التيموري المعقود في بورغ شلننغ بالنمسا في حزيران/يونيه الماضي كان خطوة كبيرة فعلا في الاتجاه الصحيح. وصحيح أنه كانت هناك شكوك ومشاعر مختلطة بالنسبة لنتيجة الاجتماع. ونعم، كانت هناك اختلافات فيما بين المشاركين، ولكنني على يقين من أنه لا يوجد شيء يعجزون عن حسمه بأنفسهم. وهذه الاجتماعات يجب مواصلتها، وأحث الأمم المتحدة أن تشجع المشاركين فيها على البحث عن عوامل مشتركة للتفاهم حتى لا تحدث نكسات فيما يتعلق بالأهداف المنشودة. وأنني لعلى ثقة بأن مشاركة الأسقف بيلو في الاجتماعات، بمعرفته وحكمته وحبه لشعبه، كانت وستكون في المستقبل جوهر نجاح هذه الاجتماعات.

لقد كانت النتيجة النهائية لذلك الاجتماع الأول بالقطع، من وجهة نظري، إيجابية لأنها كانت بداية شيء ما. أما الحدث الهام الآخر فهو اللقاء الذي عقد بين الدكتور دورياو باروسو، وزير خارجية البرتغال، والسيد علي العطاس وزير خارجية اندونيسيا، في جنيف في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٥. وحسبما نعلم جميعا، عقدت بضعة لقاءات سابقة - خمسة لقاءات على وجه التحديد. ومن سوء الحظ أن هذه الاجتماعات لم تسفر عن شيء قيل إن له أهمية كبيرة، ولكن يبدو أن هذا الاجتماع يختلف

عنها اختلافا طفيفا. فالنشرة الصحفية تشير الى المحافظة على الهوية الثقافية للتيموريين الشرقيين وإلى تعزيزها. وما من شك في أن بيانات من هذا القبيل بيانات مشجعة وهي تشكل في حد ذاتها خطوات إيجابية في سبيل التوصل الى حل مقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

وقد سعد البرلمان البرتغالي وتشرف بتنظيم واستضافة مؤتمر برلماني دولي معني بتيمور الشرقية. وهذا المؤتمر عقد في لشبونة في ٣١ أيار/مايو و ١ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وحضره أكثر من ٢٠٠ من الشخصيات المرموقة يمثلون ٣٢ بلدا. وكان المؤتمر ناجحا، وما من شك في أن المساهمات الكثيرة التي قدمها جميع المشاركين فيه ستأتي بنتائج إيجابية في هذا الكفاح الدولي الذي يخوضه جميع ذوي النوايا الحسنة.

وقد أقر المؤتمر بالإجماع إعلان لشبونة الذي يدين اندونيسيا بشدة. كما أنه وضع واعتمد خطة عمل دولية تتكون من ٢٥ نقطة. وأود أن أقول إن بعض أهم تلك النقاط ورد ذكره أثناء جلسة الأمس. وأنني لعلى ثقة بأن خطة العمل هذه ستكون أداة هامة لإجبار اندونيسيا على قبول المطالب المشروعة والقانونية لشعب تيمور الشرقية.

إن احترام حقوق الإنسان والقيم الثقافية والكرامة وكذلك حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير قد حان منذ زمن طويل. والحالة الراهنة أصبحت حالة لا يطيقها ذوو النوايا الحسنة وعارا على المدنية.

وأود أن أذكر أنه كان معي هذا العام شارة تذكارية لمؤتمر لشبونة. وقد تركتها هنا بالأمس وللأسف لا توجد معي واحدة أخرى. وكان في نيتي أن أقدمها للجنة تكريما للمؤتمر. والهدف هو تذكير كل عضو من أعضاء اللجنة بأن تيمور الشرقية يجب أن تكون حرة. وسأعود الى لشبونة هذه الليلة، وفي أول فرصة تسنح لي سأتأكد من أن اللجنة قد تلقت، عن طريق بعثتنا هنا في نيويورك، نسخة من هذه الشارة تذكارا لمؤتمر لشبونة المعني بتيمور الشرقية. وليبارك الله كل ذوي النوايا الحسنة في قضايا نبيلة بهذه الأبعاد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد كوستا غيرالديس على اللفتة التي كان ينويها، والتي لم تحدث للأسف، ولكننا نقدرها على أية حال.

ترك الملتمس المعقد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد مانويل توماس رودريغز كويرو (عضو البرلمان/المركز الاجتماعي الديمقراطي، لحزب الشعب، البرتغال) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد رودريغيز كويرو.

السيد رودريغيز (عضو البرلمان، المركز الاجتماعي الديمقراطي، حزب الشعب، البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم بالنيابة عن ممثلي المركز الاجتماعي الديمقراطي، حزب الشعب في البرلمان البرتغالي. وكثيرا ما يقال عن عملية إنهاء الاستعمار البرتغالي أن نبل نواياها قوضه ضعف النتائج التي أسفرت عنها.

وفي نيسان/ابريل ١٩٧٤، فإن النظام الاستعماري الذي تحكم في مصير الأمة حوالي ٥٠ عاما قد أطاحت به شجاعة الذين كانوا يحلمون بالديمقراطية في صمت. ففي الداخل، كان المطلوب وضع دستور جديد يكرس الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان لجميع الناس، بصرف النظر عن اللون أو العرق أو العقيدة. وتلك المجموعة الهامة من الأنظمة الأساسية وضعتها كتابة جمعية تشريعية تتألف من جميع القوى السياسية البارزة، مما أسبغ الثقة على عملها.

وكان من المحتم، دوليا، مكافأة الكفاح المثير الذي خاضته المستعمرات من أجل تقرير المصير باعتراف سريع ولا لبس فيه باستقلالها بوصفها دولا، وبوصفها شعوبا، وبوصفها ثقافات، وبوصفها أقاليم.

ولقد فرضت الظروف، مع ذلك، أن تكون معالجة إنهاء الاستعمار الذي كانت الحكومة البرتغالية تحاول تنفيذه مختلفة في حالة تيمور الشرقية. فالمشكلة التي هي قيد النظر تتمثل في مصير ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة، ورغبة عدد كبير منهم في البقاء تحت المسؤولية السياسية للإدارة البرتغالية إذ أن الحالة الراهنة لتيمور الشرقية تشترك فيها، بلا شك، الحكومة البرتغالية التي كانت قائمة في ذلك الوقت. ومما لا شك فيه أن طريقة نقل السلطة الحكومية الى قوى سياسية اختيرت سابقا تتصف بجوانب ضعف، ولكن كان ينبغي ألا تستخدم قط كذريعة للاحتلال، بما يناقض جميع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة -وأضيف أن إندونيسيا بوصفها دولة عضوا، مضطرة الى الامتثال لها. ودعونا لا ننسى أن احتلال تيمور الشرقية من قِبَل قوات عسكرية تابعة لجمهورية اندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ كان محل إدانة مباشرة من قِبَل الجمعية العامة ومجلس الأمن.

والمعروف أن شعب تيمور الشرقية يتعرض لسياسة الإبادة الجماعية منذ ذلك الحين. وهي سياسة مسؤولة عن وقوع ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ ضحية حتى اليوم. وما زالت صور المجزرة التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ماثلة في أذهاننا باعتبارها رمزا للكفاح المستميت لشعب تيمور الشرقية من أجل الاستقلال.

ويتحمل المجتمع الدولي للدول المسؤولية عن رد إندونيسيا الى رشدها. ويتعين حث جمهورية اندونيسيا على كفالة حق تقرير المصير لهذا الشعب، وهذا الإقليم، وهذه الثقافة - أو الاعتراف بمركز البرتغال بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية، للغرض الوحيد، غرض القيام بالإجراء نفسه على نحو دقيق. علاوة على ذلك، ينبغي لجميع الحكومات التي تزود النظام العسكري في اندونيسيا بالأسلحة أن تمتنع عن فعل ذلك بصورة عاجلة، وإلا ستعتبر مسؤولة مباشرة عن المجازر، ومنتهكة الحظر القائم على هذه التجارة. ويجب على جميع الحكومات والبرلمانات في جميع البلدان أن تتفق على الحاجة الى كفالة احترام حقوق الإنسان لشعب تيمور الشرقية من قِبَل سلطات اندونيسيا، وألا يقع أي انتهاك لهذه الحقوق دون إبلاغ الرأي العام العالمي عنه.

والإيماءة الأولى على حسن النية الذي نطالب به الحكومة الاندونيسية هي إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

لقد التقى قبل أربعة أيام الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، ووزيرا خارجية البرتغال واندونيسيا في جنيف لإجراء جولة سادسة من المحادثات بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وكان حق شعب ذلك الإقليم في تقرير المصير حينئذ، وسيبقى، في صميم جميع الخلافات حتى يتم التوصل الى نتيجة مرضية. ولا يستطيع المرء أن يقول إن هناك نزاعا بين البلدين على أي شيء آخر له أهمية في هذه المسألة. وفي الحقيقة تكمن المشكلة، الى جانب ما هو معروف من انتهاكات لحقوق الإنسان - التي أبرزت مجددا في سياق جلسات اللجنة - في مقاومة الحكومة الاندونيسية منذ زمن بعيد للاعتراف بذلك الحق وللتعاون من أجل تمكين أبناء تيمور الشرقية من ممارسته. لهذا السبب، فإن صراع السلطات الاندونيسية فيما يتعلق بتيمور الشرقية ليس صراعا مع البرتغال، وهذا ما تفضله، بل مع المجتمع الدولي. وحق شعبها في تقرير المصير أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٠/٣٧، وقد أعيد تأكيد مبادئه مؤخرا جدا في الإعلان الصادر عن جميع الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية وهي الأحزاب التي اجتمعت في مؤتمر المصالحة الذي عقد في النمسا في أوائل حزيران/يونيه، والذي وافق عليه المسؤولون الإندونيسيون سابقا وأيدوه.

ولذلك يتوقع أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده وتكثيف ضغطه على الحكومة الاندونيسية كي تتخذ خطوات أخرى نحو إيجاد حل لتيمور الشرقية يكون مقبولا دوليا ويأخذ بعين الاعتبار ذلك الحق الخاص لشعبها. وينبغي لهذه الخطوات أن توجد الظروف لتطورات أخرى، من قبيل البدء بعملية حقيقية لتجريد الإقليم من السلاح، والقبول بوجود دائم لوفد من الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميغيل أوربانو تافاريز رودريغيز (عضو البرلمان/الحزب الشيوعي، البرتغال) المقعد المخصص الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد تافاريز رودريغيز.

السيد تافاريز رودريغيز (عضو البرلمان/الحزب الشيوعي، البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إسمي ميغيل رودريغيز، وأنا شيوعي وعضو في البرلمان البرتغالي. في السنة الماضية عندما كنت أقدم التماسي أمام اللجنة الخاصة، أعربت عن أسفي لعجز المجتمع الدولي عن وضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ. فجمهورية إندونيسيا لا تزال تحتل تيمور الشرقية بصورة غير شرعية منذ حوالي عشرين عاما؛ ورفضت حكومتها احترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانسحاب قواتها وممارسة الشعب الماوبيري حقه في تقرير المصير والاستقلال. ومع ذلك، قاوم ذلك الشعب المحتل على مدى عشرين عاما، وخاض كفاحا مستمرا للدفاع عن هويته الوطنية.

ومن غير الممكن أخذ حجج اندونيسيا، في محاولة لتبرير إدماج تيمور الشرقية، على محمل الجد. فهي ليست حججا غير مقبولة فحسب، بل وسخيفة. بيد أن الجنرال سوهارتو استخدم قدرة بلده الاقتصادية الكبيرة وأهميته الاستراتيجية لإيجاد من يشاركه في الجريمة. وهكذا، اعترفت الولايات المتحدة واستراليا بالضم غير

الشرعي للإقليم التيموري كأمر واقع، وهو الإقليم الذي يخضع في الواقع للإدارة البرتغالية.

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية علي العطاس يواصل التكلم عن الحاجة الى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، فإن الجنرالات في ديلي الذين يمثلون الدولة القائمة بالاحتلال يتصرفون وكأن تيمور الشرقية مستعمرة متمردة. ويؤكد التقرير السنوي لهيئة العفو الدولية أن انتهاكات حقوق الانسان في الإقليم مستمرة وهي تزداد تنوعا. فهناك حالات عديدة من المحتجزين، من قبيل سلفادور سرمنتو، الذين يتعرضون للتعذيب.

إن ما أخبر السيد دي فو اللجنة به بالأمس فيما يتعلق بتجربته الشخصية يدل على حالة رهيبة. إلا أن هذا الدليل يعكس الحقيقة.

إن الجنرال هيرمان مانتيري، القائد السابق للجيش المحتل في تيمور الشرقية، الذي كاد أن يعين سفيرا لدى استراليا، أسمى التدخل الوحشي لقواته خلال مذبحة سانتا كروز بأنه "إجراء سليم". وهذا البيان في حد ذاته يعرب عن عقلية الديكتاتورية السوهارتوية.

ولقد أثبتت الحقائق أنه، رغم الوعود التي تقطعها حكومة جاكرتا أحيانا، تبقى اندونيسيا على معارضتها الحقيقية ليس فقط للمفاوضات الجادة بشأن مستقبل الإقليم، ولكن أيضا للتحريات الروتينية التي يقوم بها في تيمور الشرقية مراقبون دوليون. إنها ترفض أيضا وصول الصحافة الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان الى الإقليم.

صحيح أن حكومة جاكرتا - تحت ضغط الرأي العام الدولي - تبقي على محادثات مباشرة مع البرتغال تحت رعاية الأمين العام. وآخر اجتماع عقد على مستوى وزيري خارجية البلدين، جرى في الاسبوع الماضي. إلا أنه من السذاجة أن تساور المرء أوهام. فجاكرتا، التي لا تحترم التزاماتها باحترام أبسط حقوق الإنسان، تريد قبل كل شيء أن تلعب لكسب الوقت. وقد أخبرتنا السيدة فانيسا راموس ممثلة المنبر الدولي للقانونيين من أجل تيمور الشرقية هنا بالأمس أن اجتماعاتها، تحت رعاية الأمين العام، أصبحت روتينية ولم تعد جادة. وهناك حاجة الى تغيير النهج.

لقد تغيرت الحالة بوضوح منذ مذبحة سانتا كروز. فالدكتاتورية الاندونيسية تدرك تماما أن احتلال تيمور الشرقية بالقوة أصبح مشكلة دولية. وجاكرتا محرجة، لأن حجم حركة التضامن العالمية مع الشعب الماوبيري يساعد على فضح النظام. والمواقف التي اتخذتها اللجنة الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، وجمعيات مجلس أوروبا واتحاد أوروبا الغربية، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والعديد من البرلمانات الوطنية، لا تزال تمثل نكسات بالنسبة الى جاكرتا.

ومع ذلك، فإن العلاقات الممتازة التي تحتفظ بها الولايات المتحدة مع الحكومة الاندونيسية عامل سلبي الى حد كبير. فسياسة واشنطن الودية تدفع الجنرال سوهارتو على العناد. واشتراك الولايات المتحدة في جريمة الغزو معروف تماما - وقد أعيد تأكيده لي هنا في "سنترال بارك" - وقد أدين في مناسبات لا حصر لها. والاعتراف بالضم إيماءة غير أخلاقية، وكان يحدونا أمل في أن تحدث الادارة الحالية تغييرا في السياسة. إلا أن الحقيقة كذبت تلك الآمال. صحيح أن أعضاء عديدين في الكونغرس أصبحوا أكثر حساسية من ذي قبل لمشكلة انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وصحيح أيضا أن وسائط الإعلام الجماهيرية تتخذ موقفا دفاعا عن حق الماوبيريين في تقرير المصير والاستقلال.

ومع ذلك، فإن الموقف الأمريكي الرسمي مليء بالنفاق. ولا يمكن للادارة أن تنكر أنها على علم تام بما يجري في تيمور الشرقية. وآخر تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حالة حقوق الإنسان يوفر لنا، في الفصل المتعلق بإندونيسيا، وصفا مروعا. فقد حوى الوصف كل شيء. والوثيقة تعترف بأن في تيمور الشرقية أصبح التعذيب والعقوبات "القاسية غير الانسانية" الأخرى أمرا روتينيا، وكذلك الحال بالنسبة للاحتجاز والاضطهاد العشوائيين على أساس ديني. ومع ذلك، اتخذ الرئيس كلينتون موقفا غامضا، إن لم نقل مرائيا تجاه مسألة تيمور الشرقية. وفي بوغور، حيث كان إعرابه عن التعاطف مع الجنرال سوهارتو مثيرا للصدمة، لجأ الى العموميات فيما يتعلق بتيمور. وهذه السياسة مليئة بالتناقضات التي تكشف التواطؤ بين واشنطن وجاكرتا، كما أكد هنا بالأمس السيد تشارك شينر ممثل شبكة العمل من أجل تيمور الشرقية. والحقيقة - كما قال إن اندونيسيا نجحت فعلا في إيجاد مؤيد في الكونغرس.

لقد أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي قبل أيام قليلة أنها غير مختصة بإصدار حكم بشأن شكوى البرتغال، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة، فيما يتعلق بما تسمى المعاهدة المتعلقة بثغرة تيمور الموقعة بين استراليا واندونيسيا لاستغلال موارد البترول التيمورية. وهذا الرفض لإصدار حكم كان متوقعا، لأن اندونيسيا لا تعترف باختصاص محكمة لاهاي. ومع ذلك، فإن

الموقف البرتغالي، دفاعا عن شعب تيمور الشرقية، يدعمه أن أعلى محكمة عدل دولية أكدت أن الإقليم في ظل حالة من التدخل، وهي حالة غير مشروعة. ومن ثم، فإن حق الأمة الماوبيرية في تقرير المصير اعترفت به محكمة العدل الدولية. وهذا عمل له أهمية أدبية وقانونية بالغة جرى في وقت يشهد - على المستوى العالمي - تحركا متزايدا لرفض سياسة اندونيسيا الاجرامية في تيمور الشرقية التي تمارس تحديا لقرارات الأمم المتحدة.

وآخر دليل على عدم توفر أي مفهوم أخلاقي في الحوار السياسي قدمته اندونيسيا في أعقاب اجتماع الشخصيات التيمورية في شليننغ بالنمسا. فبناء على أوامر صادرة عن جاكرتا أعلن ممثلو الحركة الاندماجية الذين جاءوا من داخل الاقليم أنهم يعتبرون نقطتين من نقاط الوثيقة التي كانوا قد وقعوا عليها توا، بعد التوصل الى توافق آراء مع شركائهم من الخارج الذين أيدوا تقرير المصير، لاغيتين جزئيا. وينبغي التذكير بأن هؤلاء المتكلمين باسم حكومة جاكرتا رفضوا بشكل خاص الاشارة الى القرار ٣٠/٣٧ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

ومؤخرا وجه حدث هام للغاية تركيز الرأي العام العالمي بشكل خاص الى معاناة شعب تيمور الشرقية: المؤتمر البرلماني الذي عقد في لشبونة من ٣١ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه بناء على مبادرة من البرلمان البرتغالي. وهذا المؤتمر نوقش هنا بالتفصيل.

لقد أعلن برلمانيون من أكثر من ٣٠ بلدا وشخصيات بارزة عديدة من جميع القارات عزمهم على مواصلة وتعزيز التضامن مع الشعب الماوبيري. وفي إعلان لشبونة، الذي ووفق عليه بالإجماع، نجد برنامج عمل حقيقيا. وأود أن أذكر هنا بأربعة من المطالب الواردة فيه: مطالبة باتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل حظر مبيعات الأسلحة لاندونيسيا أكثر فعالية، وهي المبيعات التي أدانها البرلمان الأوروبي؛ والإفراج الفوري عن زانانا غوسماو وعن جميع السجناء السياسيين التيموريين المحتجزين في تيمور وفي اندونيسيا، ومشاركة زانانا غوسماو وممثلي المقاومة في المفاوضات الجارية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة؛ واحترام اندونيسيا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور الشرقية.

وإنني آمل أن تبذل اللجنة قصارى جهدها لضمان أن يستمع في الأمم المتحدة الى مطالب مؤتمر لشبونة. وقد أعرب مؤتمر لشبونة أيضا عن رغبة، يمكن لهذه اللجنة أن تسهم في تحقيقها: إعلان الأمم المتحدة ٧ كانون الأول/ديسمبر - يوم الغزو - يوما دوليا لتيمور الشرقية.

لقد أصبح الشعب الماوبيري، بعد ٢٠ عاما من الكفاح، بطلا كليا للبشرية. إنه يقاوم وسيظل يقاوم القوات المحتلة. ومساعدة هذا الشعب العظيم على كسب معركته من أجل الحرية واجب انساني. وكما قلت في مؤتمر لشبونة وأكرر هنا أمام اللجنة فإنه يتوقف على كل واحد منا - بقدر معين - ما اذا كان الباب الى تقرير مصير الماوبيريين سيفتح.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لويس فيليب دياس أمادو (عضو البرلمان/الحزب الاشتراكي، بالبرتغال) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أمادو.

السيد أمادو (عضو البرلمان/الحزب الاشتراكي، بالبرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أخاطبكم بصفتي عضوا في الحزب الاشتراكي البرتغالي، الحزب المعارض الرائد في البرلمان البرتغالي، بشأن مسألة تقرير مصير شعب تيمور الشرقية.

كما تعرف اللجنة، هذه المسألة لا ينظر اليها في البرتغال على أنها مسألة حزبية أو ايديولوجية، وإنما ينظر اليها حقا على أنها مسألة وطنية لا تزال تثير الرأي العام البرتغالي، وتسترعي انتباه وسائط الإعلام والمجتمع البرتغالي المعبأ، وصانعي السياسة، والرئيس، والبرلمان والحكومة.

وفي البرلمان البرتغالي، لا تزال الوحدة الأساسية بشأن مسألة تيمور الشرقية مصدر إلهام لأعمال لجنتنا الخاصة لتقييم الحالة في ذلك الاقليم. ولا تزال تلك اللجنة البرلمانية تكرس جهدا كبيرا، في حدود قدرتها، لتحقيق حل مرض لهذه المشكلة، التي أبرزها مؤتمر البرلمانيين المعني بتيمور الشرقية الذي عقد في لشبونة من ٣١ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

وإن نجاح المؤتمر دليل واضح على الدعم الدولي المتنامي لقضية تيمور الشرقية. لقد جمع ممثلين عن ٣٢ بلدا من جميع جوانب القطاع السياسي، والثقافات

المختلفة والمعتقدات الدينية، اتحدوا جميعا من أجل قضية كرامة الشعب التيموري، اتحدوا دفاعا عن هوية وتراث ذلك الشعب، اتحدوا دفاعا عن حقه في تقرير مصيره.

لقد وافق المؤتمر على بعض اجراءات تتخذ في إطار الأمم المتحدة استعرضها بالفعل عضو البرلمان الكندي. وهي تتضمن احترام اندونيسيا واجبها في منح شعب تيمور الشرقية حق تقرير المصير الذي يمنحه له القانون الدولي. والبرتغال - امتثالا لمركزها بصفتها الدولة القائمة بالادارة لاقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، كما تعترف بذلك الأمم المتحدة - لا تزال تحاول اتخاذ الاجراءات المناسبة للتقدم بحق شعب تيمور الشرقية في ممارسة تقرير مصيره وفقا لنص المادتين ٧٣ و ٧٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال هذا هو المبدأ الموجه للدبلوماسية البرتغالية طوال السنوات العديدة الماضية تأكيدا لكون الدبلوماسية الطريق الوحيد لتحقيق حل محدد لمشكلة تيمور الشرقية. فمن ناحية، أسهمت دبلوماسيتنا في تعميق تفهم المجتمع الدولي لمحنة تيمور الشرقية. وهذا عامل محفز أساسي في بحث الأمم المتحدة المستمر عن حل مرض بمقتضى القانون الدولي. وفي لجنة حقوق الإنسان، أو في هذه اللجنة الخاصة، أو في البرلمان الأوروبي أو في اتحاد أوروبا الغربية، لا تزال البرتغال تدافع عن حقوق الشعب الماوبيري، ضحايا العنف الذي لا يمكن التسامح بشأنه الذي تمارسه اندونيسيا، التي لا يزال سلوكها سلوك دولة استعمارية.

إلا أن البرتغال من ناحية أخرى استمرت في المحادثات المباشرة مع اندونيسيا برعاية الأمين العام. واكتسبت هذه المناقشات زخما جديدا في أعقاب مذبحة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، التي صعقت العالم المتمدن. وتلك المذبحة جعلت فجأة تيمور الشرقية أقرب الى أنظار العالم، وازداد فورا الضغط العالمي على اندونيسيا.

وأدت عملية المفاوضات هذه الى إجراء حوار مؤخرا فيما بين التيموريين برعاية الأمم المتحدة كذلك. وأن استمرار الحوار فيما بين التيموريين ضروري جدا للتوصل الى حل لهذه المشكلة. فالمسألة التيمورية ليست مسألة ثنائية بين اندونيسيا والبرتغال، كما أعلنت البرتغال دوما. إنها أولا وقبل كل شيء مسألة تهم المجتمع الدولي.

فحق الشعوب في تقرير مصيرها هو من المبادئ الأساسية للنظام الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء المنظمة أصبح ما يزيد عن ٧٠ أمة كانت خاضعة للحكم الاستعماري أعضاء فيها بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة. واندونيسيا هي من بين هذه الدول.

فالجهود المبذولة لإنهاء الاستعمار تسترشد بمبدأ الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب على قدم المساواة. ولا يمكن أن تعتبر عملية إنهاء استعمار تيمور الشرقية منتهية إلا عن طريق إجراء يتمثل في تقرير المصير من جانب الشعب التيموري تعترف الأمم المتحدة به اعترافا مناسبا. فالبرتغال ستقبل بما يسفر عنه إجراء تقرير المصير هذا والمركز السياسي للاقليم الذي سينشأ عن ذلك.

وفي غضون ذلك، فإن استمرار اندونيسيا في احتلالها للاقليم، متحدية لقرارات الأمم المتحدة، هو تحد ليس فقط لسلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولكن أيضا لقدرتها على بناء نظام عالمي جديد يتطلبه انتهاء الحرب الباردة.

وليست هذه مجرد مسألة تسوية إحدى آخر مسائل إنهاء الاستعمار. إنها مسألة إظهار إمكان أن تتقرر أنشطة الأمم المتحدة ليس فقط عن طريق الوقائع السياسية أو توازن القوى، ولكن أيضا عن طريق الدفاع المستمر عن المبادئ والقيم. ومن المعروف على نطاق واسع أن نهاية الحرب الباردة أدت الى وعي جديد بحقوق الشعوب والأقليات الإثنية. وينبغي لأنشطة الأمم المتحدة أن يتزايد تركيزها على هذا الوعي الجديد.

إن تيمور الشرقية، بعكس الكويت، ليست دولة ذات سيادة؛ ولا يشكل احتلالها أي تهديد لمصالح أية دولة كبرى. فهي ليست أكثر من إقليم صغير غير متمتع بالحكم الذاتي لم يسمح لشعبه بحرية الإدلاء برأيه في مسألة مركزه السياسي. وستدلل قدرة الأمم المتحدة على ضمان إجراء المداولات حول هذه المسألة على فعالية الأمم المتحدة في ضمان الحقوق الأساسية للأمم الضعيفة والأقليات الإثنية، بالإضافة الى قدرتها على تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي فإن شرعية الأمم المتحدة توضع في محك الاختبار الحاسم في أعين الرأي العام الدولي.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دومنغوم داس دورييس سواريس، حاكم ديلي، مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سواريس.

السيد سواريس (حاكم ديلي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي، ولأعضاء اللجنة الخاصة الآخرين لإتاحتكم لي فرصة الكلام أمام هذه الهيئة. وقبل المضي قدما، أود أن أقدم نفسي الى اللجنة الخاصة، حيث أنني أمثل لأول مرة، وحتى لا تكون هناك أية شكوك حول مسؤولياتي والتزامي الثابت بوطني وبشعب تيمور الشرقية.

اسمي دومينغو سواريس وأنا تيموري شرقي ترعرع في المحافظة ويعيش فيها حاليا. ويشرفني الآن أن اضطلع بمهام حاكم ديلي، وهي عاصمة تيمور الشرقية. لقد مثلت أمام المحافل التالية: لجنة حقوق الإنسان في جنيف، في ١٩٩٢؛ والحوار الجامع بين عموم التيموريين الشرقيين الذي جري في بيرغ شلينغ، في النمسا، في الفترة من ٣ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ والحلقة الدراسية بشأن إنهاء الاستعمار المعقودة في الاسبوع الماضي في بور - أو - سبين في ترينيداد وتوباغو. واصطحبت أيضا حاكم تيمور الشرقية في العديد من المناسبات للترحيب بزوار المحافظة، وهؤلاء الزوار كانوا يضمون الصحافيين الأجانب والدبلوماسيين وممثلي المنظمات الانسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان. وشغلت منصب عمدة ديلي في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣ وأتيحت لي فرصة الاجتماع أيضا بممثلي الأمين العام، بمن فيهم السيد آموس واكو، الذي زار المحافظة لتقديم ملاحظاته في أعقاب الحادث المأساوي الذي وقع في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وزرت استراليا بوصفي رئيسا للفريق الرياضي من تيمور الشرقية الى دورة الألعاب الرياضية في آرافورا.

أود أن أتشاطر انطباعاتي بشأن المداولات الجارية المتعلقة بتيمور الشرقية في اللجنة الخاصة. ومما يثير الانزعاج حقا أن نلاحظ كيف أعربت نفس المنظمات الدولية التي تمثل بوصفها من الملتمسين هنا عن آراء سلبية تماما ولا أساس لها وتتوافق مع نفس الآراء المتحيزة التي تحفل بها منشوراتها عن الحالة في وطني. ويبدو أنها عاقدة العزم على شن حملة متقنة ليس من أجل النهوض بحقوق الإنسان، وإنما لمصالح ذاتية أنانية. فالآراء التي أعرب عنها هنا، ولا سيما ما يتعلق بالمحاكمات العادلة تتناقض مع أعمال هؤلاء الملتمسين. وفي ضوء التفهم المتزايد من جانب المجتمع الدولي لمسألة تيمور الشرقية، فإن هؤلاء الأفراد اليائسين قد استخدموا كل طريقة متاحة، بما في ذلك الاتصالات المتقدمة، لتضليل المجتمع الدولي ضد اندونيسيا. وقادتني ملاحظاتي التي جمعتها لحد الآن الى الاستنتاج بأن العدد القليل من الأعضاء المشاركين يدلل على عدم الاهتمام بهذه المسألة من جانب اللجنة. ومن ناحية أخرى، وعلى أساس مثول هذا العدد الكبير من الملتمسين من الأكثر ملاءمة أن نغير اسم هذه اللجنة الى "لجنة الملتمسين". وبإمكاني أن أؤكد للأعضاء أنني لو رغبت لأمكنني دعوة ما يزيد عن ١ ٠٠٠ مشارك الى الكلام بوصفهم ملتمسين. إلا أن هذا المحفل ليس المحفل المناسب لمناقشة المسألة.

وكنت نفسي مشاركا في الحوار الجامع بين عموم التيموريين الشرقيين واستمعت الى آراء متنوعة تم الإعراب عنها، غير أنني لم أسمع أبدا مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها. وأجد أن الدوافع لمثل هذه الأعمال مربكة. وكيف يمكن لأي من الحاضرين هنا أن يعرف رغبات التيموريين الشرقيين أكثر من التيموريين الشرقيين أنفسهم؟ فنحن لم ننتخب كل هؤلاء الملتمسين لأن يتكلموا بالنيابة عنا، ولذلك افترض أنه لا بد من وجود بعض جداول الأعمال الشخصية الخفية التي لا تتصل بمسألة تيمور الشرقية ورغبات شعبها، وإنما تتصل بمناقشة المسائل الدخيلة الأخرى التي لا تمت بصلة لتيمور الشرقية أو لشعبها.

إنني أمثل أمام اللجنة كملتمس كي أحيطها علما بالحالة الواقعية فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وأدرك أن هناك بالنسبة الى الأمم المتحدة بعض الأسئلة الأساسية التي يلزم التصدي لها. وتشمل هذه الأسئلة ما يلي: هل ما زالت البرتغال الدولة القائمة بإدارة تيمور الشرقية؟ هل يمكن أن تعتبر تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي؟ وهل يتطلب الأمر أن يكون لتيمور الشرقية ممثل يتكلم بلسانها، ومن الذي ينبغي أن يعين ذلك الفرد أو البلد؟ وهل صحيح أن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل؟ وهل ينبغي تمكين شعب تيمور الشرقية من تقرير مستقبله، بما في ذلك اختيار الاندماج مع جمهورية اندونيسيا؟

أعتقد أن من الضروري لتكوين صورة واقعية عن الحالة في تيمور الشرقية الاشارة الى بعض الحقائق التاريخية ذات الصلة. وأؤكد في هذا الصدد على أن البرتغال ليست الدولة القائمة بإدارة تيمور الشرقية، أي

توقفت عن أن تكون كذلك. لماذا أشير الى هذه الحقيقة؟ لأن البرتغال بوصفها الدولة الاستعمارية في ذلك الحين عجزت عن اتمام عملية إنهاء الاستعمار في الإقليم. ومن المهم أن نذكر بإيجاز العوامل التي أبني عليها وجهات نظري. في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٥، رفض أحد الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية، حزب "أبودتي"، إجراء حوار مع السلطات الاستعمارية البرتغالية لأنه كان من المعروف جيدا أن البرتغال تؤيد الجماعة اليسارية، الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين). وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥، تخلت البرتغال عن مسؤوليتها تماما فيما يتعلق بتيمور الشرقية بالخروج سريعا من الإقليم الى جزيرة أتورو. وبعد ذلك فرت السلطات الاستعمارية عائدة الى لشبونة. وتركت البرتغال المنطقة أساسا في حالة من الحرب الأهلية والصراع الأهلي الذي تقع عليها مسؤوليته، أو لالتركها الاقليم المستعمر دون أية إدارة سياسية على الإطلاق، وأيضا بسبب موقفها العام المتسم بالإهمال فيما يتعلق بالاشراف على عملية تقرير مصير شعب تيمور الشرقية.

ولا يخالجني أي شك في أن موقف المستعمر البرتغالي المنحاز والمشوب بالهوى أسهم في الحرب الأهلية الدامية وفي حالة البلبلة. وقد أدى الى رفض "فريتيلين" الاشتراك في الاجتماع الذي عقد في ماكاو في حزيران/يونيه ١٩٧٥، الذي دعت البرتغال الى عقده وحضرته أيضا الأحزاب السياسية الأربعة الأخرى. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، قامت فريتيلين، التي أيدتها الدولة الاستعمارية علنا ودون أي أساس قانوني، بإعلان استقلال تيمور الشرقية من جانب واحد. كما أنها عجلت باتخاذ الاتحاد الديمقراطي التيموري و "أبودتي" و "ترابلهيستا" و "كوتا"، الذين يمثلون غالبية شعب تيمور الشرقية، قرارا بالتماس الاندماج مع إندونيسيا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. ومن المهم أن نعيد الى الأذهان في هذا الصدد أن وزير خارجية البرتغال، في رسالته المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ الموجهة الى الأمين العام، قد اعترف بأن الصراع العنيف قد بدأ يجتاح المنطقة المجاورة وأن البرتغال عاجزة عن السيطرة على الموقف.

وبعد أن أعربت البرتغال عن عجزها عن الاضطلاع بمسؤوليات الدولة القائمة بالادارة، وبعد الاجراءات التي اتخذتها سابقا والتي أثارت هذا الاضطراب، هل لا يزال يمكن اعتبار البرتغال الدولة القائمة بإدارة تيمور الشرقية؟ أجد لزاما علي أن أطعن في الأساس الذي تتولى البرتغال عليه مسؤولياتها التاريخية والأدبية والقانونية والسياسية بوصفها الدولة القائمة بإدارة تيمور الشرقية. وإلى متى ستظل البرتغال ترفض الحقائق الواقعة فيما يتعلق بتيمور الشرقية أو قبول المسؤولية عن إشعال جذوة العنف وإراقة الدماء اللذين حدثا؟

إن تيمور الشرقية لم تعد إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، حيث أن عملية إنهاء الاستعمار أكملت حين أنشئت الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. وواقع الأمر أن الحكومة المؤقتة قد تولت المسؤولية، بسبب الحرب الأهلية في الإقليم، حين غادرت الدولة القائمة بالإدارة تيمور الشرقية على عجل. وفي ذلك الوقت، طلبت الحكومة المؤقتة الى الأمم المتحدة، بوصفها ممثل شعب تيمور الشرقية، المساعدة في إعادة إقرار النظام والاستقرار في الإقليم. ولم تستجب المنظمة، وكان على الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية أن تقرر المسار السليم الذي يحقق أفضل مصالح شعبها. ونظرا لكل هذه الحقائق، فإنني لا أستطيع أن أفهم لماذا لا تزال الأمم المتحدة تعتبر تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي.

ومن الصعب أيضا في هذا الوقت أن نفهم كيف يمكن لأي شخص خارج تيمور الشرقية أن يزعم أنه يمثل رغبات شعب تيمور الشرقية، لا سيما أن ممارسة حقه في تقرير المصير قد تمت بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن هناك حكومة شرعية في تيمور الشرقية تحظى بتأييد شعبها وثقته. ولماذا ينبغي أن يجرى مزيد من المحادثات بشأن قضية قد حسمت؟

ومن المهم أن نلاحظ أن جمعيتنا التشريعية هي المؤسسة التي تمثل آراء شعب تيمور الشرقية. فهذه الهيئة هي التي أصدرت وثيقة التماس الاندماج باسم شعب تيمور الشرقية، نظرا للاعتقاد الراسخ بأن الاندماج مع جمهورية اندونيسيا هو أكثر الحلول الممكنة عمليا للتغلب على المشاكل العديدة الناجمة عن عقود من الاستعمار. ولقد حررنا أنفسنا بهذا الاجراء من الدولة الاستعمارية. ونحن، شعب تيمور الشرقية، لدينا الحق المتأصل وغير القابل للتصرف في تقرير مصيرنا، ولقد اتخذنا ذلك القرار.

وإني أؤمن بأن الأمم المتحدة هي المنظمة المنوط بها تلبية أماني البلدان الواقعة تحت الاستعمار؛ كما أنها الساحة المناسبة لحل المنازعات فيما بين الدول. ولذلك فإننا نأمل بشدة في أن تحترم هذه المنظمة قرار شعبنا. وشعب تيمور الشرقية لا يود قط أن يواجه الألم والمعاناة اللذين تسببهما الحرب الأهلية. ذلك أن الحرب الأهلية في أي مجتمع عبء رهيب، وعلى الرغم من مرور كل هذه الأعوام فإننا لا زلنا نعمل من أجل التغلب على ذلك الإرث. ونحن لا نود أبدا، وقد عانينا من هذه

المأساة، أن نثير شبح الحرب الأهلية. والعودة الى عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية هو خيانة للشعب نفسه الذي تحمل كل ما تحمله نتيجة لتلك الأيام السوداء، أيام الاضراب والفوضى.

ويتطلع شعب تيمور الشرقية الآن الى مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر. ويعني هذا، بالنسبة الينا، بذل جهود كبرى من أجل التنمية. ونحن منخرطون في العملية الحساسة لبناء الدولة. وشعب تيمور الشرقية هو وحده القادر على معرفة مصالحه الفضلى، وعلى ايجاد السبيل الذي يؤدي بمقاطعته الى تحقيق السلم والعدالة والاستقرار. ونحن نقر بحقيقة عدم حدوث عجائب بين ليلة وضحاها، ولكننا نفتخر افتخارا مبررا بما تم تحقيقه من التقدم الموضوعي في مختلف المجالات.

ولقد أدرك شعب تيمور الشرقية أهمية تعزيز الازدهار في وطننا، باعتباره عاملا رئيسيا في تحسين مستويات المعيشة في المقاطعة. وحدث عدد من التطورات الهامة في مختلف القطاعات: التعليم، والصحة، والتجارة، والزراعة، وفي بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية. ففي القطاع التعليمي نرفع باطراد مستوى معرفة القراءة والكتابة. وفي هذا الصدد، فإن التعلم في المدارس إلزامي لفترة ٩ سنوات، منها ٦ سنوات في المرحلة الابتدائية و ٣ سنوات في المرحلة المتوسطة. ويجري التأكيد من السنوات الأولى على التدريب العملي للطلاب حتى يصبحوا فيما بعد مكتفين ذاتيا. وفي مجال الزراعة، يجري تطوير الجزء الجنوبي من تيمور الشرقية مع التأكيد الخاص على الصناعات الزراعية. وسييسر تحقيق مشروع كبير للري تطوير هذا الجزء. ونشجع كذلك اصحاب المهارات من المزارعين على الاستيطان في هذه المنطقة، ونفضل الذين ينتمون إلى العقيدة الكاثوليكية.

وتضطلع الحياة الدينية بدور هام في المقاطعة. وتقرر بناء كنيسة كاثوليكية في كل منطقة من مناطق تيمور الشرقية. وستقام في منطقة ديلي التي أعمل فيها أربع كنائس إضافية. واتخذ أيضا قرار ببناء معهد كبير للتعليم العالي. وتجدر الملاحظة أنه في نهاية الحكم الاستعماري في عام ١٩٧٤، كانت توجد قرابة ١٠٠ كنيسة في الإقليم. أما اليوم، فإن العقيدة الدينية في تيمور الشرقية هي في الغالب العقيدة الكاثوليكية، حيث يبلغ عدد أتباعها ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة ونيفا ولديها ما يزيد على ٨٠٠ كنيسة. والملتمسون الذين يدعون، إذن، حدوث اضطهاد ديني يتعمدون تقديم صورة خاطئة كليا. وتعمل الكنيسة الكاثوليكية أيضا مع وكالات حكومية بشأن تنفيذ برامج مفيدة للسكان.

وفيما يتعلق بالهوية الثقافية لشعبنا، أستطيع القول، وأنا مقتنع اقتناعا كاملا إن الحياة الثقافية أخذت تتطور منذ عام ١٩٧٥. واللغة المحلية الشائعة الآن بين شعب تيمور الشرقية هي اللغة التيتامية. وفيما يتعلق بالتراث البرتغالي، ما زالت أسماء شوارع المقاطعة برتغالية، ولا تزال تقام بعض الصلوات في الكنائس باللغة البرتغالية. أما التراث فما زال محفوظا. وأعلم أن الوضع مختلف في مستعمرات برتغالية سابقة أخرى، حيث تم تدمير التراث البرتغالي الاستعماري. وأسأل هؤلاء الملتمسين عما إذا كانوا يعلمون المزيد عن الهوية الثقافية لشعبنا مما لسنا على علم به.

وعملا بالقانون رقم ٥ لعام ١٩٧٤، تمارس السلطات المحلية قدرا أكبر من الحكم الذاتي، ولديها الصلاحية لإتخاذ قراراتها بنفسها فيما يتعلق بمصالح منطقتها. ويوفر للشعب حافزا معينا للعمل نحو تحقيق مجموعة من الأهداف والأولويات. ونعتقد أنه بغية التصدي للتحديات في المستقبل، يتعين على كل واحد أن يضطلع بدور هام في الجهود المبذولة حاليا. واسمحوا لي أيضا أن أقول أننا نقدر تقديرا عاليا المساعي التي تبذلها المنظمات الدولية التي نفذت برامج عديدة بشأن تحسين الانتعاش العام في المقاطعة. ونأمل أملا صادقا في أن تتواصل المساعدة الانمائية التي تقدمها بسخاء بلدان ومنظمات دولية عدة.

وفي الختام، وفيما يتعلق بموقف البرتغال، أفهم أنها تحاول تصحيح الأعمال الطائشة التي قامت بها في الماضي. ولكن السبيل الوحيد لحل أية خلافات يكمن في التعاون والحوار مع حكومة أندونيسيا، وبخاصة عند تناول احتمالات التنمية في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أناشد هذه اللجنة أن تنصف شعب تيمور الشرقية، وتستمع الى آرائه، وتعترف بقراره بالاندماج في اندونيسيا. وأحث هذه اللجنة على تأييد تصورنا للتنمية السلمية وإتاحة الفرص الفردية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد خوسيه مارتنز الثالث (حزب كوتا في تيمور الشرقية) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مارتنز.

السيد مارتنز (حزب "كوتا" في تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سنحت الفرصة قبل أيام

قليلة ولأول مرة في غضون ٢١ عاما، أن أجلس وأتكلم مع الزعماء التيموريين الذين يمثلون مواقف سياسية مختلفة في تيمور الشرقية، وأتوسط بينهم في قصر شلنينغ في النمسا نتيجة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة والجهود التي بذلها. وينبغي النظر الى هذا الاجتماع الذي شمل جميع التيموريين باعتباره عملا ممتازا للأمم المتحدة حيث أنها جمعت أخوة أنسباء لبحث جميع المسائل الناجمة عن حرب أهلية فظيعة وقعت قبل ٢٠ عاما. ولقد انعقد هذا الاجتماع أيضا خلال السنة نفسها التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد عام ١٩٤٥، والذي أفاد هدفه المتمثل في السلم والتقدم العالميين البشرية بأسرها وبعث فيها آمال كبرى.

وبصفتنا أبناء شعب تيمور الشرقية، وامتثالا لشعائرنا القديمة القاضية بالتذكير بجميع الذين أبدوا الاهتمام بمصالحتنا والرغبة فيها، نعرب الآن عن امتناننا العميق لحكومة النمسا، وهي دولة عضو جديدة في الاتحاد الأوروبي. لقد سر في الواقع جميع الزعماء التيموريين بالمساعدة التي قدمتها الحكومة النمساوية في بلد أوروبي يشيع فيه السلم، والنظام، والمسيحية، والكياسة، والاحترام. وبالطبع فإن هذا سوف يذكر دوما في الفترة الإنسانية التي نمر بها في آسيا.

ويوجد هنا، مرة أخرى، سياسيون تيموريون محنكون وسياسيون مبتدئون للاستماع إلى كل شيء سيقوله جميع المتكلمين و/أو الملتمسين. وكانت أول كلمة ألقيتها في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بصفتي أحد ممثلي شعب تيمور الشرقية. لذلك فإن ما أقوله يتصف، كما الحال دائما، بالصراحة والإخلاص، مهما سبب ذلك من استياء لبعض القوى السياسية أو لأصحاب النفوذ في الدولة.

وهذه فترة من حياتنا توجد فيها حاجة ملحة إلى البحث عن السلام، وليس عن الحرب أو المواجهة. والأنباء التي تتلقاها أعيننا وآذاننا وعقولنا وقلوبنا على أساس يومي تشير بوضوح إلى فترة مضطربة من الشك، مع ظروف يمكن أن تكون خطيرة ويمكن أن تؤثر على شعوب وأمم ودول بريئة، ولا تزال تظللها مظلات من الأيديولوجيات السياسية التي لم تعد مقبولة ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

لقد أسفرت تحولات كبيرة في الفكر الإنساني عن التقدم التكنولوجي والاقتصادي في مجالات تستحق الاهتمام المتنامي من جانب الأسواق الذكية التقليدية حيث يمكن أن تتولد منافع عديدة من علاقات التبادل التجاري فيما يخص تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات التي تواجه البطالة الاضطرارية. ولذلك، من الضروري الكفاح من أجل التقدم والتنمية، برفض نظريات الجماعات السياسية الرامية إلى زعزعة استقرار الوفاق الودي العالمي الجديد وإلى التسبب في التعاسة والخوف والشك بين السكان الذين يوجهون إلى الاعتقاد بأن نظام الحكم القادم سيكون شفاء من شرور العالم إلى الأبد. وما من حكومة أو أيديولوجية أو عقيدة يمكنها أن تبدل ظروف البشر، لكن أية حكومة جيدة، وأيديولوجية منصفة وعقيدة مخلصة يمكنها فعلا أن تساعد على تحسين طبيعة البشر.

وبالتالي، فإن قضية تيمور الشرقية يجب أن تتناول وتحلل بشكل صحيح قبل أن يكون من الممكن أن توصف بأنها ببساطة مسألة الاستعاضة عن إدارة برتغالية بإدارة اندونيسية. والحقيقة - وأتحدى أي فرد أن يثبت بتوثيق تاريخي، وليس بمجرد آراء أنني مخطئ - أن قضية جزيرة تيمور مثال على الاستعمار الأوروبي ذي الوجهين، الذي من تركته النظرية السطحية القائلة بأن جميع سكان المنطقة الشرقية من جزيرة تيمور ينتمون إلى ثقافة لا علاقة لها بثقافات الأرخبيل الإندونيسي. وهذا التفسير غير صحيح، لسبب واحد رئيسي: لو أن أبناء تيمور الشرقية ليست لهم علاقة أو رابطة بالثقافات القديمة لجمهورية اندونيسيا الحالية، أو أنهم لا ينحدرون منها، فمن أين جاءوا؟ ولماذا كانت لغاتنا ولهجاتنا ولهجاتنا الفرعية التي يتجاوز عددها ٣٥ بها كلمات وممارسات تقليدية تماثل تماما بعض الثقافات الإندونيسية التي يبلغ عددها أكثر من ٣٠٠؟

لقد اتفقت البرتغال وإندونيسيا على مناقشة مسألة تيمور الشرقية تحت رعاية صاحب السعادة الأمين العام للأمم المتحدة. وهذا تحقق عن طريق اجتماعات ثنائية بين وزيري خارجية البلدين. ومع ذلك، لم يكن من السهل تيسير هذا الحوار بين الوزيرين، لأن الزعماء السياسيين التيموريين لم تتح لهم أبدا مثل الفرصة التي أتاحها الأمين العام في النمسا في حزيران/يونيه. أما الآن فإن الحالة مختلفة، ويجب أن يرجع أكبر الفضل إلى دور الأمم المتحدة.

والاستنتاج الذي يستخلص بعد الاجتماع التيموري في النمسا هو أن التأييد التيموري المتوقع للتدخل الأجنبي المباشر في تيمور الشرقية ليس وشيكا، لكن توافقا في الآراء موجود بأن أبناء تيمور الشرقية هم أساسا أبناء معنيون كثيرا لنفس الأسرة السلف. ولذلك، فإن المحاولات المستمرة لاستخدام تيمور الشرقية لمهاجمة اندونيسيا قد أحبطت وذلك قبل كل شيء لأن

القيادات السياسية التيمورية متفانية في تحقيق الرفاه والتقدم - على جميع المستويات - لسكاننا.

والحقيقة أنه في الأسابيع السابقة لاجتماعنا في النمسا، شنت حملات دعائية كثيرة، كما لو كان الذين يطالبون بالاستقلال في وضع أفضل لتحييد الذين اختاروا الاندماج في اندونيسيا. إلا أن الحقيقة كانت مختلفة فتحت تأثير الأخ العزيز الأسقف، مست قلوبنا الساكنة ترانيم حب سماوية من أجل أجيال تيمور الشرقية الماضية والحالية والمستقبلة. ولم تثر ولو لدقيقة واحدة "الكراهية" التي اختلقتها مصادر الإعلام العام المعروفة البرتغالية وغير البرتغالية، لأننا لسنا ألعوبة سياسية في يد الجماعات المعارضة للتفجيرات النووية الفرنسية التي تهدد أرواح اخوتنا الميلانيزيين، والبولينيزيين والميكرونيزيين، كما أننا لا يعنينا أن نذكر بأن أنغولا لا تزال في حالة حرب بعد ٣٤ عاما، والحقيقة أننا أعطينا مثالا للكرامة والشجاعة والحكمة للعالم. وبدلا من المبادئ الثورية الأثيرة لدى جماعات عديدة تسيطر على الإعلام، انصعنا إلى نداء الأسقف بيلو بالعمل أولا على مراعاة أفضل مصالح شعبنا في العيش في ظروف يسودها السلم والوئام. وهذه المرة، لم نكرر خطأ التأثر بالثوريين البرتغاليين في القارات الثلاث، الذين أدى انقلابهم في لشبونة عام ١٩٧٤ إلى حرب أهلية دموية وإلى خزي وطني لشعبنا.

ولقد كان اجتماعا المصالحة اللذان عقدناهما في انجلترا، واللذان شهدهما ممثل عن الأمم المتحدة، "الباب المفتوح" لنجاح سعادة الأمين العام في أن يجمع القادة السياسيين التيموريين معا. وبعد ذلك، أبدى وزير الشؤون الخارجية للبرتغال، خوسيه ومانويل باروسو، مشاعر طيبة وقيادة سياسية حكيمة بإعلانه ما يعني تقريبا أن الاندونيسيين ينبغي ألا يعتبروا شعبا شريرا ولكن شعبا طيبا. وقد فهمنا هذا البيان على أنه تحذير مخلص لبعض الناشطين السياسيين البرتغاليين المشاركين في حملات لا تهدأ في البرتغال للهجوم على "كل ما هو اندونيسي". ولذلك فإنني أحيي هنا الوزير البرتغالي ونائبه السيد كوارتين سانتوس، اللذين تبنيا تهيئة مناخ موات من التقبل المتبادل فيما بيننا.

ومن غير الواقعي أن نواصل الإصرار على خلاف افتراضي بين طرفي جزيرة تيمور، لأن هذا الوضع غير الطبيعي نشأ لصالح الدولتين الاستعماريتين - هولندا والبرتغال - دون إصدار سلطات سكانها الأصليين لقرار قانوني تيموري واحد. لقد ترك الهولنديون الإقليم في ١٩٤٩، وفي عام ١٩٧٤ اتخذت الإدارة البرتغالية بهدوء، ودون توقع، وبشكل انفرادي نفس القرار دون أن تسأل أبناء تيمور الشرقية عما إذا كان ذلك القرار صحيحا. ويمكن للمرء أن يستند إلى حجة سفك الدماء الذي كان يجري في الحرب الأهلية الناشبة في ذلك الوقت. لكن الحقيقة أن البرتغال - ولسبب يمكن تفهمه - لم تقلد أمثلة تاريخية سابقة كان يمكنها، وفقا لها، والوجود البرتغالي معرض للخطر، أن تطلب بسهولة حماية التيموريين الذين أيدو توفر وجود برتغالي في تيمور الشرقية. فلماذا لم تطلب البرتغال من مؤيديها من التيموريين الموالين لها أن يحلوا محل التمثيل البرتغالي المدني والعسكري في تيمور الشرقية في ١٩٧٥؟ الجواب ببساطة هو أنه كان هناك "مشروع ثوري" لإنشاء قاعدة إقليمية معادية وخطرة لزعزعة استقرار اندونيسيا.

وثمة سؤال هام هو لماذا ينبغي أن تقوم ما تسمى بالحدود الاستعمارية بين شرق جزيرة تيمور وغربها. فبوجود العديد من المثقفين والعلماء وصناع الرأي وغيرهم ممن يهتمون على ما يبدو بمصير شعبي، لا يسعني إلا أن أعتقد بأنهم جميعا إما من العميان أو أنهم يتصرفون دون حسن النية. ولماذا يمتد خط الحدود الاستعماري لجيب امانبينو من نهر سيلاباو (موتااين) إلى نهر تافارا؟ فهذا ليس خطا مستقيما يمتد إلى النهاية، وإنما بدلا من ذلك يتجه يمينا، ثم يتحدر فيتجه يسارا ثم يتخذ مسارا متعرجا إلى الساحل الجنوبي. وسبب ذلك تحديدا يكمن في أن مملكتي لاكماراس ولاماك نن القديمتين رفضتا قبول عملية ابتزاز الفنتاس - وهي ضرائب سنوية إجبارية تفرض على مملكة لتمويل الوجود البرتغالي - ودفع الغرامات نتيجة رفض السير في ركاب طوابير الافناء التي نظمها حاكم براكادي نوسا ديلي بعد أن تمكن من استمالة بعض الممالك التيمورية إلى الجانب البرتغالي.

وفيما يتعلق بالجيب، فقد كان جزءا من صفقة أبرمت في ١٨٥١ بين البرتغال وهولندا لتعويض البرتغال عن بيعها بثمن بخس لجميع الجزر الخاضعة للنفوذ البرتغالي الكاثوليكي. ولأن الجيب كان يقع في بانتي ماكاسار، فقد فرضت ضرائب جمركية باهظة على مصدري خشب الصندل التيموريين. ولا يشتمل الجيب على المنطقة التيمورية الأولى حيث بنى البرتغاليون حوالي سنة ١٧٠٠ قلعة ليفاو التاريخية على شاطئ باباو ثم أحرقوها وهدموها.

وإذا أريد التوصل إلى حل لقضية تيمور الشرقية يكون حسنا بما يكفي لأن يحظى بالقبول الدولي العام، فإنه ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية العلمية والتاريخية والقانونية حسب عرفنا المتبع ومتوازنا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وغير متأثر

بمزعزعي الاستقرار السياسيين المحترفين الدوليين الذين يهدفون إلى الحصول على موطئ قدم في تيمور الشرقية لكي يرصدوا مرة أخرى، كما كان الحال في ١٩٧٤ و ١٩٧٥، الإجراءات الرامية إلى إلحاق الضرر بعظمة شعبي على الأرض نفسها التي وجدت عليها تيمور الشرقية قبل ولادة الجنس البشري.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو من غير المنطقي أن يصر البعض على أنه ما زال يتعين إنجاز عملية إنهاء الاستعمار لتيمور الشرقية بوصفها مستعمرة برتغالية، فهذه نكتة من النكات، فأنا نفس شعب تيمور الشرقية خضنا حربا أهلية، وخذلنا خذلانا تاما، وتجاهلتنا السلطات الثورية البرتغالية في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦، ورفضت تقديم المساعدة لنا. وبدأت البرتغال، بصورة غير فعالة تماما، ما يسمى بقانون إنهاء الاستعمار بعد سنة من بدء عملية إنهاء الاستعمار للمستعمرات الأفريقية. ومع ذلك، أيدت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) عدم الاشتراك في اجتماع ماكاو بين الأحزاب السياسية التيمورية والحكومة البرتغالية، واختارت، بدلا من ذلك، إيفاد فريتيلين لمساعدة حركة الاستقلال في موزامبيق. وفي مكاو، أشار "أبوديتي"، وهو الحزب السياسي في تيمور الشرقية الذي يحبذ الاندماج في اندونيسيا، إشارة واضحة إلى أن الاندماج هو أفضل حل لتيمور الشرقية - كما كان. ومع ذلك، استخدمت كلمة "غير منطقي" لأنه لا يمكن تجاهل حقيقة واحدة: لم ترفض اندونيسيا التقيد بقراري الأمم المتحدة المتعلقين بإنهاء استعمار تيمور الشرقية، أي القرار ١٥١٤ (د - ١٤) والقرار ١٥٤١ (د - ١٤) اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في ١٩٦٠. وكانت الحكومة البرتغالية هي التي فعلت ذلك طيلة ١٤ عاما في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤. لماذا؟ لأن الرفاه والتقدم والتطور والسلم الاجتماعي في البرتغال قبل ١٩٧٤ كانت تمثل واقعا، أثناء احتفاظ البرتغال بأقاليمها المستعمرة، التي كان يقبلها ويحبها الشعب البرتغالي كجزء من كرامة الأمة في تاريخ العالم.

ويبدو لي أيضا أن من المضحك تماما الطريقة التي يصر بها بعض الناس في البرتغال على ضرورة إجراء استفتاء آخر لشعبي بعد كل الذي واجهناه من معاناة قاسية ودراما ومأساة في ساحة الحرب الأهلية طوال ٢٠ عاما. وبغية إنقاذ شعب تيمور الشرقية من الإبادة الذاتية، فإن وزير الشؤون الخارجية للبرتغال، سعادة الرائد ارنستو ميلو أنتونس، وقع مذكرة تفاهم مع وزير الشؤون الخارجية لإندونيسيا، سعادة السيد آدم مالك، في روما في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، بعد ٥٧ يوما من صدور قانون التماس ضم تيمور الشرقية، الذي وقعته الأحزاب السياسية الاتحاد الديمقراطي التيموري وكوتا وترابالهيستا وأبوديتي. فإذا لم يؤخذ أي من هذا في الحسبان، فماذا تعني مذكرة تفاهم بين دولتين تتمتعان بالسيادة؟ هل هي رسالة حب؟ إن لدينا ما هو أكثر لنركز اهتمامنا عليه.

وعلى أساس تاريخ شعب البرتغال وجميع الذين يعتزون دوما بالأعمال البطولية لأمة "تجوب البحار دون أن يدنسها أحد أبدا"، فإن معاهدة كتلك التي بين البرتغال والهند هي دون شك دليل صادق على أن الدولة البرتغالية الجديدة التي أقيمت في أعقاب انقلاب نيسان/أبريل ١٩٧٤ أصبحت واقعية وبحق باندفاعها للقبول، دون إجراء استفتاء، بعودة الأراضي الهندية البرتغالية إلى الوطن الأم. والمسؤول الرسمي البرتغالي الذي وقع المعاهدة باسم رئيس الدولة البرتغالي لم يكن سوى الرئيس الحالي للبرتغال، فخامة الأونرابل ماريو البرتو نوبري سواريس.

ومع الاحترام والتقدير اللازمين للهند، فليس باستطاعتي تحديد أوجه التماثل مهما صغرت بين الإعداد الطويل للتحرشات التي قامت بها ساتياغراها وإنشاء قوات الغزو المسلحة التي استعدت لبدء معركة مكشوفة ضد القوات المسلحة البرتغالية الشرعية المدافعة عن السيادة الوطنية وعن السكان البرتغاليين داخل الهند البرتغالية - بشرف عسكري ودون أن تلوح أية فرصة ضئيلة للقيام بمقاومة عسكرية ما خلا البسالة الفردية لدى جميع الضباط والجنود البرتغاليين المخلصين لأرض الآباء. ونفذ قانون دمج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا في ظل ظروف السلم والنظام المستعاد، واعتمده الممثلون الشرعيون لشعب تيمور الشرقية في ظل غياب كلي للسلطة البرتغالية.

والقرار الذي اتخذته مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين البرتغال واستراليا بحاجة إلى إشارة تاريخية صغيرة. فالمبادرات البرتغالية الأولى نفسها المتعلقة بحلم التنقيب عن النفط في تيمور الشرقية كانت تستهدف محاباة استراليا؛ ولذلك، فإن بعض عقود التنقيب عن النفط منحت للشركات الاسترالية بشروط متهاودة جدا. وهذا يعني أننا ينبغي أن نقدر الجهود والتضحيات التي قامت استراليا بها في التنقيب عن النفط في منطقتنا الإقليمية، والتي دونها ما كان للإمكانات القائمة أن تتحقق أبدا.

وفي ختام هذا البيان، اقترح أن تقوما السلطات البرتغالية من الآن فصاعدا وبالتعاون مع السلطات الاندونيسية، باتخاذ خطوات ثابتة من أجل التقريب بين

الدولتين بواقعية وموضوعية، كإشادة بجهود الأمين العام لتعزيز هذه المنظمة الدولية من أجل تحقيق السلم العالمي وهي تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لولادة الأمل الجديد والسلم والنظام والتقدم والوئام، وهذا ما ترغب البشرية في النضال من أجله رغبة نابعة من القلب.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيتر كولافيتو مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد كولافيتو.

السيد كولافيتو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أخاطب اللجنة باسم الأونرابل نيتا م. لووي، عضو الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي لم يتمكن من الحضور هنا اليوم بسبب مسؤولياته في واشنطن. وإنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لأن أخاطب اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

إن الحق الأساسي لشعب ما في أن يختار حكومته قد لاقى على الدوام صدى قويا لدى الأمريكيين. فمبدأ تقرير المصير يضرب بجذوره في مثالية وودرو ويلسن ودون في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا المبدأ، وهو مصحوب بتقرير المصير، مثل قوة كبيرة من أجل إقامة الديمقراطية في العالم. ومن الواضح أن شعب تيمور الشرقية لم يعرف أبدا هذا الحق؛ ولم تتح له أبدا فرصة انتخاب ممثليه الرسميين أو تقرير مستقبله. فما أن تحرر في ١٩٧٥ من النير الاستعماري للبرتغال حتى وقع تحت عبء استعمار اندونيسيا في أقل من سنة والعديد من الإساءات إلى حقوق الإنسان التي تمارس الآن تزيد إلى درجة كبيرة من الغضب الذي يجب أن نشعر به إزاء حالته.

ومن واجب الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وزعيمة عالمية، أن تساعد على تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن، بوصفنا دولة ديمقراطية، نهتم اهتماما خاصا بأحكامه المتعلقة بتقرير المصير. وفي هذين الدورين كليهما يجب علينا أن نتخذ موقفا قويا ومتماسكا ضد الوجود الإندونيسي في تيمور الشرقية.

في الماضي، اختارت الأمم المتحدة الموازنة بين الأمور؛ فقيَّمنا الأهداف الاقتصادية والعسكرية مقابل الأهداف الإنسانية، معتقدين أن التعاون مع الحكومة الاندونيسية سيحثها على التوسع في حقوق الإنسان، واتبعت الإدارات هذا النهج منذ عام ١٩٧٥ ولكنه كان فاشلا. ووفقا لتقارير من المجموعات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا، لم تجر الحكومة الاندونيسية تحقيقا جديا في مطالب حقوق الإنسان، أو تتحرك نحو الامتثال لتوصيات عام ١٩٩٣ للجنة حقوق الإنسان.

وعلى الأمم المتحدة الآن أن تتخذ موقفا أكثر قوة. فبدلا من أن نسمح لأنفسنا بالتنحي جانبا خوفا من النتائج المحتملة لمعادة اندونيسيا، ينبغي أن نتذكر المواقف الناجحة التي اتخذناها ضد القمع في جنوب افريقيا. فإصرارنا العنيد على ضمانات حقوق الإنسان جعلنا نرصد حكومة جنوب افريقيا حتى تغيرت واستعاد شعبها حقوقه.

وكما فعلت لجنة حقوق الإنسان في الماضي، يجب أن نستمر في حث اندونيسيا على فتح باب تيمور الشرقية في وجه المحققين والصحفيين، لأنه لا غنى عن تقاريرهم التي تبرز لبقية العالم مواطن ضعف الحكومة الاندونيسية وافتقارها إلى التأييد في الداخل. فمن الواضح أن اندونيسيا تهتم بصورتها العامة إلى حد أن قاضيا من القضاة حكم على فرناندو أراوخو في عام ١٩٩٢ بالسجن تسع سنوات لأنه "ألحق العار بالأمة في أعين المجتمع الدولي". ويتعين علينا أن نوضح لاندونيسيا أن السبيل إلى إزالة النقد المحرج لا يكون بقمع النقاد بل بتحسين معاملة المتهمين والسجناء.

ولئن كانت التقارير تساعد في حشد التأييد الدولي فإنها وحدها لا تكفي. ومن الواجب علينا أن نكون مستعدين لممارسة ضغط شديد على قادة اندونيسيا لضمان أن يتصرفوا بناء على توصيات لجنة حقوق الإنسان، وأنهم لا يدركون أخطاءهم فحسب بل يعملون أيضا على تصحيحها. وعلينا أن نعترف بحقوق الشعب التيموري، وأن نجبرهم على الاعتراف بها.

لقد قال زعيم حركة استقلال تيمور الشرقية السجين، زانانا غوسماو "لقد قامت الحكومة المؤقتة الاندونيسية المزعومة على جثث التيموريين المذبوحين" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. وعلى عكس ما تدعيه الحكومة الاندونيسية، لم تكن هناك عملية صحيحة لتقرير مصير التيموريين. ولا يمكن أن تعتم "الخلافات الثقافية" على إساءات الحكومة. واحتجاز السجناء دون محاكمات مشروع وتواطؤ الحكومة في المذابح إجراءان إجراميان أينما يحدثان في العالم.

يجب أن نوحد موقفنا. ويجب حمل اندونيسيا على الاعتراف بأن حقوق الإنسان للتيموريين ولشعبها ذاته غير قابلة للمساومة. وإجراء استفتاء فيما بين التيموريين الشرقيين أنفسهم هو السبيل الوحيد لتقرير مركزهم. وإلى أن تحصى أصوات أفراد الشعب وتسمع آراؤهم لا يمكن إرضاء المجتمع الدولي ومبدئه في تقرير المصير.

وأناشد هذه اللجنة والولايات المتحدة وبقية العالم الاعتراف بالخطر الواضح الذي تشكله انتهاكات اندونيسيا الصارخة لحقوق الإنسان العالمية. وبدفاعنا عن حقوق التيموريين الشرقيين نكون قد دافعنا عن حقوق جميع الشعوب الحرة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ماري الكتيري (الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية) (فريتيلين) Frente Revolucionária de Timor مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد الكتيري.

السيد الكتيري (الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين)) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بصفتي تيموريا شرقيا أن أدلي ببضع ملاحظات قبل أن أبدأ شهادتي. لقد استمعت إلى شهادة آخرين من تيمور الشرقية. وإنني أرى أن الحجج التي ساقها السيد سواريس تأييدا لضم اندونيسيا لتيمور الشرقية حجج قديمة جدا وتتناقض تماما مع موقفه السابق. وأنا أفهم موقفه الآن؛ وكلي ثقة بأنه يتعرض لضغوط من دوائر الاستخبارات الاندونيسية. ولتلك الأسباب لن أتمادى أبعد من ذلك من التصدي لزميلي التيموري. فهدفي هنا هو شجب اندونيسيا. ولكنني على اقتناع راسخ بأننا سنتفاهم مرة أخرى عندما يحين موعد المحادثات المقبلة بين عموم التيموريين الشرقيين. ولا أريد أن أرغم أصدقائي القدامى وزملائي التيموريين الشرقيين على أن يكونوا في شجاعة من يواجهون السجن والاعدام بلا محاكمة في تيمور الشرقية.

هذه هي أول مرة أمثل فيها، في غضون ٢٠ عاما، أمام اللجنة الخاصة، وإن كنت في الماضي قد خاطبت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن. إسمي ماري بن حمود الكتيري، هذا إسمي الحقيقي وهو ليس اسما برتغاليا. وأنا عضو باللجنة المركزية للجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين)، وأعمل أمينها للشؤون الخارجية. وفريتيلين أيضا جزء من المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية. أشكر الأعضاء على إعطائي هذه الفرصة لأن أخاطب هذه الهيئة التي يعد إسهامها في عملية إنهاء استعمار الأقاليم المستعمرة الأوروبية نقطة ناصعة إزاء خلفية الصعوبات الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة في أنحاء عديدة من العالم.

كانت تيمور الشرقية ستحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالها لو لم تتوقف بشكل مفاجئ عملية إنهاء الاستعمار التي بدأتها البرتغال في ١٩٧٤ بسبب عدوان اندونيسيا السافر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. ولقد تقلصت قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت تضم أكثر من ٧٠ إقليما في أوائل الستينات، حينما اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) وصوتت اندونيسيا مؤيدة له، وأصبحت لا تضم سوى بضعة أقاليم في الوقت الراهن. وتيمور الشرقية جزء من عمل اللجنة الذي لم يكتمل بعد.

بوصفي تيموريا شرقيا ومسلما من واجبي أولا أن أشجب جميع محاولات السلطات الاندونيسية لتشويه طبيعة النزاع في تيمور الشرقية بترويجها للعنف بين الأديان. في السنوات القليلة الماضية وقعت حوادث دينية بين التيموريين الشرقيين الكاثوليكيين والجنود الاندونيسيين المسلمين. ومع ذلك، لا بد من توضيح أن هذه الحوادث كانت دائما بتحريض من السلطات الاندونيسية. وحضوري هنا دليل واضح على أن الطائفة المسلمة الصغيرة من التيموريين الشرقيين لم تتعرض اطلاقا لمشاكل من أي نوع مع الأغلبية الكاثوليكية أو مع الأقليات الدينية الأخرى مثل البوذيين والبروتستانت وغيرهم. لقد كان المجتمع التيموري الشرقي دائما مجتمعا مسالما ومتسامحا تسوده روح مسكونية. والهوية الثقافية القوية لطائفة التيموريين الشرقيين المسلمة الصغيرة التي أنتمي إليها كانت دائما موضع احترام من كل المجموعات الأخرى، فقد كنا نتعايش في وئام. وهذا ما جعل تيمور الشرقية بأسرها مجتمعا فريدا متغايرا عرقيا ودينيا، بخلاف كل المجتمعات الأخرى في المنطقة.

ويجب أن يصدق الأعضاء كم يؤلمني أن أمثُل أمام هذه اللجنة لأشجب بلدا مسلما ومجاورا. ولكن من واجبنا نحن المسلمين أن نذود عن مبادئ الحق والعدالة كما علمنا نبينا. واندونيسيا تحتفل هذا العام بعيدها الخمسين، ولكن تيمور الشرقية لا تملك شيئا تحتفل به. وبدلا من ذلك، سنحيي الذكرى السنوية العشرين لغزو بلدنا واحتلاله غير القانوني بحداد جماعي: فبالنسبة

لشعبنا كله تقريبا، يوجد شخص مفقود في كل أسرة وكل بيت. لقد أبيدت قرى بأسرها؛ واختفت عائلات بأكملها. وعندما تحتفل اندونيسيا بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها، سنقوم بتكريم ذكرى موتانا وشهدائنا وستبكي على بلدنا المحتل.

لقد ارتبط الاستعمار دوما بالرجل الأبيض، والبرتغال هي الآن الدولة القائمة بالإدارة لأنها تريد ذلك، ولأن ذلك ولاية كلفها بها المجتمع الدولي. ولكن الحقيقة هي أننا نشهد في نهاية هذه الألف أشكالا جديدة من الاستعمار وربما نكون أكثر همجية من الاستعمار الذي عشناه في ظل الدولة الأوروبية السابقة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتناول هذا الشكل من الاستعمار بنفس الحزم الذي اعتاد عليه في تناول السيطرة الاستعمارية الأوروبية. فإن قيم الكرامة والعدالة الإنسانيتين هي نفسها. ولا يمكن أن يكون هناك شكل من العدالة والأنظمة للأوروبيين، وشكل آخر للشعوب المستعمرة التي تسيطر عليها دول الجنوب الإقليمية الاستعمارية التوسعية.

لقد كان على اللجنة الخاصة أن تتناول منذ حوالي ٢٠ عاما مسألة تيمور الشرقية. ومن دواعي السخرية أن البرتغال، وهي الدولة الاستعمارية السابقة، التي اتهمت مرة في هذه القاعة بأنها لا تتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، موجودة هنا اليوم للدفاع عن حق شعبنا في تقرير المصير. ونحن لا نندد في نفس القاعة الآن بالاستعمار البرتغالي، ولكن بالاحتلال غير الشرعي لبلدنا، تيمور الشرقية، وهو الاحتلال الذي تقوم به دولة من دول العالم الثالث، وهي تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز.

ومن دواعي السخرية الزائدة أن تاريخ اندونيسيا يتكرر إلى حد ما في تيمور الشرقية. إننا نذكر بالراحل سوكارنو، الأب المؤسس للجمهورية الاندونيسية، الذي كافح من أجل استقلال بلده واعتقلته وسجنته السلطات الاستعمارية الهولندية. ويمكننا أن نجد شبيها لذلك في حالة زعيمنا، زانانا غوسماو، الذي اعتقلته وسجنته السلطات الاندونيسية. ونشعر بالأسف بوصفنا أبناء تيمور الشرقية، أن البلد الذي كان مرة مثالا للكفاح ضد الاستعمار أصبح الآن دولة استعمارية - وأؤكد "أصبح الآن دولة استعمارية".

وكون أن هذه اللجنة لا تزال تبقي مسألة تيمور الشرقية قيد نظرها لدليل واضح على أن المجتمع الدولي يواصل الاعتراف بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال. ومع ذلك، وبعد ٢٠ عاما من الاحتلال، نعتقد أنه من الضروري اتخاذ مبادرات جديدة بغرض تمكين شعب تيمور الشرقية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

وفي هذا الشأن، أود أن أثني على الأمين العام لجهوده التي يبذلها في إطار قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٠ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. فللمرة الأولى، وبفضل جهوده، عقد اجتماع ضم ٣٠ من شخصيات تيمور الشرقية في النمسا في أوائل حزيران/يونيه. وتدل النتائج التي أسفر عنها ما يسمى بالحوار الجامع بين عموم التيموريين تحت رعاية الأمم المتحدة دليلا واضحا على أن أبناء تيمور الشرقية، بالرغم من العديد من أشكال الضغط والتدخل التي تمارسها الاستخبارات الاندونيسية، قادرون، عندما يكونون غير متعرضين لتأثير هذا الظرف أو ذلك، على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حل شامل لمشكلة تيمور الشرقية. ولا بد أن يقضي هذا على أية فكرة أو اسطورة بأن مشكلة تيمور الشرقية من صنع أبناء تيمور الشرقية. فمشكلة تيمور الشرقية هي من صنع اندونيسيا.

وبعد حوالي عقدين من الاحتلال غير المشروع لبلدنا، يرغب كل فرد من أبناء تيمور الشرقية في الإسهام في إيجاد حل للصراع. ومع ذلك، يجب أن تتوفر إمكانات حقيقية لأن يشارك أبناء تيمور الشرقية مشاركة أكثر نشاطا في عملية الحوار والمفاوضات هذه. ولقد تضمن إعلان "بورغ شيلينغ" في جملة أمور، عبارة تدعو لعقد اجتماعات لأبناء تيمور الشرقية قبل كل جولة محادثات وزارية بين البرتغال واندونيسيا. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نفهم اعتراض اندونيسيا على عقد اجتماعات لحوار جديد فيما بين التيموريين قبل كل اجتماع وزاري بين البرتغال واندونيسيا. وهذا الاعتراض ذكره وزير الخارجية علي العطاس عند اختتام الجولة السادسة للمحادثات بينه وبين وزير الخارجية البرتغالي. ويبدو أن اندونيسيا تخشى أبناء تيمور الشرقية، حتى الذين فرضت حضورهم الاجتماع. ولذلك فإننا نتحدى اندونيسيا أن تقبل إعلان "بورغ شيلينغ" في مجمله.

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية توا حكمها في القضية المثارة بين البرتغال واستراليا فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وأيدت محكمة العدل الدولية في حكمها حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير، وأن تكون تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. ومضت المحكمة في حكمها إلى القول بأن الحق في تقرير المصير له طابع الانطباق على الجميع.

إننا نرحب بحكم محكمة العدل الدولية، الذي يتمشى مع العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن مسألة تيمور الشرقية. وتلك القرارات تدوسها اندونيسيا بشكل منتظم.

وفي حين نرحب بقرار المحكمة المتعلق بحقنا في تقرير المصير، نود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى رأي منفصل لاستاذ آسيوي بارز، هو القاضي م. ويرامانتري من سري لانكا، إذ يرى أنه،

"اذا ما زالت تيمور الشرقية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، فإن كل عضو في مجتمع الأمم، بما في ذلك استراليا، عليه واجب الاعتراف بحقها في تقرير المصير والسيادة الدائمة على مواردها الطبيعية. واذا كان الحال كذلك، وهو كذلك دون شك، ستتوفر للمحكمة جميع المعلومات الواقعية اللازمة لأن تصدر المحكمة حكما بتحديد مسؤولية الدولة المدعى عليها، وهي المعلومات المعروضة عليها في الواقع".

دعوني أنتقل الآن إلى الحالة في تيمور الشرقية نفسها. لقد حدث تدهور واضح في حالة حقوق الانسان منذ كانون الثاني/يناير. فقد أطلقت قوات الأمن الاندونيسية ما يسمى بـ "النينجا" - وهي عصابات من أبناء تيمور الشرقية أو الاندونيسيين الذين قاموا بأعمال اختطاف واغتيال لشبان من أبناء تيمور الشرقية يفترض أنهم أعضاء في المقاومة. واغتيل مدنيون بوحشية، كما هو الحال بالنسبة لستة أفراد في مدينة ليكويسا في كانون الثاني/يناير الماضي. أولا، أعلنت القيادة العسكرية الاندونيسية أن الستة كانوا أعضاء في المقاومة المسلحة. وبعد فضح كذب ذلك تماما، وبعد ضغط كبير مارسته الولايات المتحدة وكندا واستراليا، اعترفت اندونيسيا أخيرا بأن جيشها ارتكب مذبحة أخرى وحشية. وهذه المذبحة تضاف إلى قائمة طويلة بالمذابح التي تعرض لها عشرات الآلاف من شعبنا خلال العشرين عاما هذه من الاحتلال.

وتعمل في تيمور الشرقية ما لا يقل عن ٢٠ كتيبة تقوم بمقاتلة السكان المدنيين أو مراقبتهم. وأكد وزير الخارجية علي العطاس في جنيف في الأسبوع الماضي أنه سيتم سحب كتيبتين أخريين. وهذه كذبة غريبة أخرى، لأن السيد العطاس يعرف تماما أن الانسحابات المفترضة ليست سوى عمليات تبديل من جزء من الاقليم إلى جزء آخر. والجيش الاندونيسي مشترك في أعمال قتـــل واغتصاب ونهب غاشمة. فهو ليس موجودا هناك لحفظ القانون والنظام، ناهيك عن بناء البنية الأساسية، كما يدعي نظام جاكرتا.

إن زانانا غوسماو، زعيم المقاومة في تيمور الشرقية، لا يزال في السجن مع أن محاكمته لقيت استنكارا عالميا بوصفها تمثيلية. وجريمة زانانا الوحيدة هي جريمة نيلسون مانديلا، ووالتر سيسيلو، وأونغ سان سو كيي، وكثيرين آخرين من المقاتلين من أجل الحرية الذين قضوا حياتهم تقريبا في السجن بسبب كفاحهم وكفاح شعوبهم من أجل الحرية. وبالرغم من الاحتلال العسكري الجائر وغير الشرعي، وبالرغم من الجرائم المروعة المرتكبة ضد شعبنا، فقد قدم زانانا غوسماو، المرة تلو المرة، غصن الزيتون، غصن زيتون الحوار والسلام. ولم يقابل عرضه الذي يتسم بحسن النية الا بمزيد من القوة الوحشية والإذلال.

وختاما أود أن أذكر اللجنة بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. لقد تعهدت الجمعية العامة مهمة القضاء على الاستعمار وإزالته من على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٠٠. وتيمور الشرقية إحدى آخر المستعمرات المتبقية على قائمة الجمعية العامة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولا يمكن ان تسمح هذه اللجنة لنفسها بأن تحتقر، ولا يمكنها أن تحقر منظومة الأمم المتحدة بأسرها بالسماح لواحد من أعضاء المنظمة بإملاء أو استغلال الأنظمة الملزمة التي ينبغي أن تكون منطبقة على تيمور الشرقية - الأنظمة المقدسة لتقرير مصير الشعوب.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أقاوم الحاجة إلى دعوة الملتمسين إلى التقيد بالنظام. ولكن يبدو أننا نبتعد تدريجيا عن حد الـ ١٥ دقيقة. وأناشد الملتمسين المتبقين التقيد بذلك الحد.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ألان نيرن (الأمة) مقعدا على طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد نيرن.

السيد نيرن (الأمة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمي ألان نيرن. إنني صحفي من الولايات المتحدة وأحد الناجين من مذبحة سانتا كروز التي ارتكبها جيش الاحتلال الاندونيسي يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وأنا هنا لأذكر اللجنة بأن تلك المذبحة كانت عملا متعمدا من

أعمال الدولة، ولأقدم للأمم المتحدة دليلا آخر على المسؤولية عن تلك الجريمة.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عدت مع إمي غودمان من إذاعة WBAI/Pacifica إلى تيمور الشرقية للمرة الأولى منذ المذبحة ورأيت أن الجيش الاندونيسي ما زال يحكم بالإرهاب وأن أبناء تيمور الشرقية ما زالوا يعرضون حياتهم للخطر من أجل المقاومة.

لقد كانت القوات الاندونيسية والعملاء الاندونيسيون موجودين دائما في كل مكان في ديلي، وكانت السيطرة أكثر صرامة في الريف. كان المسافرون تختطفهم استخبارات الجيش من الحافلات المسافرة عبر الجبال، وكانت الحافلات المتجهة إلى ديلي توجه إلى قاعدة ديلي البحرية، حيث يقوم المغاوير بتفتيش واستجواب المسافرين الذين يأخذونهم في كثير من الأحيان دون تعليل. وكانت قوات الاحتلال الاندونيسي تلوح بأسلحتها مهددة في ساحات القرى الريفية وتجري وهي تغني عبر الشوارع. وأخبرني قائد لاستخبارات الجيش في بلدة ريفية أن تيموريا منشقا فرض عليه حظر وأن الجيش أصر على وقف التيموريين عن التكلم إلى الزائرين من الخارج. وقال بالتحديد إن الجيش أراد أن يوقف التيموريين عن إعطاء معلومات قد تنقل إلى الأمم المتحدة.

ووصف تيموريون يتكلمون سرا كيف عذبتهم القوات الاندونيسية. لقد تراوحت الأساليب ما بين الضرب بالأسياخ الحديدية والتقطيع بالأمواس والاغتصاب والصدمات الكهربائية وإرغام التيموريين على ابتلاع الصلبان التي كانوا يتحلون بها حول رقابهم. وأخبرنا الأسقف بيلو أن مناخ السيطرة والإرهاب كان أسوأ مناخ شهده في تيمور الشرقية منذ عام ١٩٨٣.

وبالرغم من هذا، كان التيموريون يزيدون مقاومتهم علانية. وعندما ذهب الرئيس كلينتون إلى جاكرتا لحضور مؤتمر قمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادئ مع الدكتاتور سوهارتو، احتل ٢٩ شابا شجاعا من تيمور الشرقية سلميا أرض سفارة الولايات المتحدة. ولقد نبهوا العالم الذي كان يشاهدهم إلى جرائم سوهارتو ضد بلدهم وأيضا إلى التواطؤ الإجرامي من كلينتون وحكومة الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، داخل تيمور الشرقية، كانت الانتفاضات تشتعل. وهذه الاحتجاجات - بقوة وانتشار يثيران الدهشة - لم تحدث في ديلي فقط ولكن في مدن أيضا على طول الساحل وفي سلسلة الجبال الوسطى.

وعندما حاولنا أولا أن ندخل تيمور الشرقية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يوم الذكرى السنوية للمذبحة، ألقت الاستخبارات الاندونيسية القبض علينا واحتجزتنا لمدة ١٦ ساعة. وعندما قمنا بمحاولة أخرى للدخول، بعد ذلك بأيام، قبضوا علينا مرة أخرى. ولكن بعد ذلك، عندما دخلنا أخيرا إلى تيمور الشرقية - دون علم الجيش - رأينا أن روحا من التمرد الصريح الذي يتسم بالتحدي قد ظهرت على السطح في الريف. وفي مدينة صغيرة، كان الناس يخرجون ليلا ويقذفون بالحجارة سيارات وناقلات الجيش المسلحة. ومع أن الجيش كان يحاول قمع الانتفاضة العامة عن طريق زيادة حالات الاختفاء وأعمال التعذيب، واصل التيموريون علنا سخريتهم المهينة من محتليهم حتى مع علمهم بأنهم، بفعلهم هذا، يخاطرون بحياة أسرهم وبحياتهم.

وعندما يتكلم المرء عن قضية تيمور الشرقية، يتكلم عن جريمتين أساسيتين: أولا، الاحتلال غير المشروع لأرض أجنبية، وثانيا عن سياسة قتل جماعي متعمد. ومما لا يمكن تجنبه، عندما يتكلم المرء عن الجرائم، أن يتكلم أيضا عن المجرمين - وبالتحديد، في هذه الحالة، عن الجنرال سوهارتو وضباط القوات المسلحة الاندونيسية، وأيضا المتواطئين معهم في حكومتي اندونيسيا والولايات المتحدة، وأيضا عن المسؤولين الكبار لدول أخرى خارجية من بينها بريطانيا العظمى واستراليا.

وإذا كانت الأمم المتحدة جادة بشأن التمسك بالقانون الدولي، ينبغي لها أن تشكل فورا محكمة على نمط محكمة "نورمبرغ" للتحقيق في قضية تيمور الشرقية ومقاضاة المسؤولين عنها. إن الجيش الاندونيسي، الموجود في تيمور الشرقية تحديا لمجلس الأمن، قتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من أبناء تيمور الشرقية - الأغلبية العظمى منهم من المدنيين - أي ما يقرب من ثلث السكان الأصليين. وهذا العدد من القتلى، ضحايا الإبادة الجماعية، الذي قدرته أصلا مصادر الكنيسة ومنظمة العفو الدولية، أكده لي في عام ١٩٩٠ الكولونيل غاتوت بوروانتو، رئيس الاستخبارات الاندونيسية الذي كان في ذلك الوقت متوليا شؤون تيمور الشرقية.

وقد نفذت أعمال القتل المتعمد هذه وفقا لسياسة منتظمة وضعها على أعلى المستويات الجنرال سوهارتو وقادة القوات المسلحة. وكانت مذبحة ديلي التي نجونا منها مثالا على الممارسة والمبدأ على حد سواء. لقد سار الجنود، مئات عديدة منهم، في تشكيل مسلحين بأسلحة م - ١٦ الأمريكية. لم يطلبوا من التيموريين التفرق. ولم يطلقوا طلقات تحذير. وإنما بدلا من ذلك، عندما وصلوا

إلى بعد عشر يارادات من الجمع المحاصر المتراجع، أطلقوا النيران بشكل منتظم، قاتلين كل فرد يمكنهم الوصول إليه. رأيت أطفالا ينفجرون، دماؤهم تطير في الهواء. ورأيت رجالا ونساء تطلق النيران على ظهورهم. وحشت القـــوات أسلحتها بالرصاص وأجهزت على الأحياء. وحطموا الجماجم بمؤخرات البنادق وفتحوا البطـــون بالسونكي. وقتلوا بسرعة في انضباط وباحتراف، وواصلوا القتل حتى اليوم التالي على الأقل. وقدر التيموريون العدد النهائي للقتلى بـ ٢٧١ على الأقل. ومع ذلك، لا يقول الجيش الاندونيسي حتى اليوم أين اختار أن يتخلص من الجثث.

لقد كانت تلك المذبحة، كما قال السيد بكر والي نديايي، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤:

"عملية عسكرية مخططة للتصدي لتعبير علني عن المعارضة السياسية". (E/CN.4/1995/ 61/Add.1، الفقرة ٤٨ (د))

إن المسؤولية تقع الآن ببساطة على الأمم المتحدة للعمل على ضمان أن يُحاكم ويُسجن الذين خططوا هذه المذبحة مع المسؤولين عن ارتكاب الفظائع الأخرى في تيمور الشرقية. وإذا كانت الأمم المتحدة راغبة في تأييد ذلك بالنسبة للبوسنة، فلماذا لا يكون الحال كذلك بالنسبة لتيمور الشرقية؟ وإذا كانت الأمم المتحدة راغبة في تأييد ذلك بالنسبة لرواندا، فلماذا لا يكون الحال كذلك بالنسبة لتيمور الشرقية؟ الحقيقة، في حالة تيمور، هناك بالفعل دليل كاف. ويمكننا أن نبدأ ببيانات المسؤولين الاندونيسيين الكبار الذين يعللون المذبحة بأنها كانت إجراء سياسيا.

وبعـــد المذبحـــة بيومين، قـــال الجنرال تراى سوتريسنو، القائد الوطني للقوات المسلحة الاندونيسية في خطاب أمام اجتماع عام لخريجين عسكريين إن الناس مثل التيموريين الذين تجمعوا في المقبرة كانوا:

"من مثيري الفوضى ... الذين يجب سحقهم ... وفي النهاية لا بد من قتلهم بإطلاق الرصاص عليهم".

وبعـــد هذا البيان رقي سوتريسنو لمنصب نائب رئيـــس اندونيسيـــا. وهو الآن المرشح الأول لخلافة سوهارتو.

والنقطة التي أثارها الجنرال سوتريسنو أكدها مجددا بعد ذلك الجنرال ثيو سيافي. وقد قال سيافي قائد قوات الاحتلال الذي ديلي قاعدته ما يلي:

"إذا حدث شيء مرة أخرى تحت قيادتي مثل ما حدث يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فربما تكون الإصابات أكثر".

وبعد ذلك، توسع في شرح الفكرة الجنرال هيرمان منتيري الذي شرح أن المذبحة كانت "مناسبة تماما". لقد قال:

"إننا لا نأسف على أي شيء لأنهم [التيموريين] كانوا يعارضوننا، ويتظاهرون، بل ويطلقون شعارات معادية لحكومتنا. وكان ذلك بالنسبة لي صورة من العصيان، وهذا ما دفعنا إلى اتخاذ إجراء صارم".

وبعد أن أدلى الجنرال منتيري ببيانه رقي إلى منصب رئيس الأركان.

وفي الشهر الماضي فقط، اختار وزير الخارجية الاندونيسي، السيد علي العطاس، أن يزيد من تكريم منتيري، وهو متقاعد الآن من القوات المسلحة، بالمنصب الحيوي سياسيا، منصب سفير اندونيسيا لدى استراليا. وعندما أثار تعيين منتيري غضبة عامة في استراليا، اضطر السيد غاريث ايفانز، وزير الخارجية الاسترالي - وهو نفسه مؤيد خانع لاحتلال تيمور الشرقية - إلى القول إنه مما يكون "مفيدا إلى حد كبير" أن يُعرب الجنرال منتيري عن الأسف عن ملاحظاته. وحتى بعد أن أتيح لجاكرتا هذا المخرج، لم تستنكر المذبحة.

وبدلا من ذلك، اختار السيد العطاس وزير الخارجية أن يؤكد مجددا وعلانية سياسة التقتيل التي تتبعها الحكومة. وفي بيان رسمي صدر يوم ٢٩ حزيران/يونيه، قالت وزارة الخارجية الاندونيسية إنه إذا كانت مسيرة ديلي عام ١٩٩١:

"نظمها أعضاء جماعة الإخلال بالأمن ... الذين خرجوا لتقويض السلطات المنصبة كما ينبغي، فلقد كان على جهاز الأمن أن يتخذ إجراء. وعلى الرغم من أن الرسالة التي طرحها الجنرال منتيري في ذلك الوقت ربما كانت قابلة لسوء التفسير فقد كانت غير خلافية على الاطلاق، وبالتالي، لا نرى سببا للاعتذار".

وبالإضافة إلى تلك البيانات والشهادة التي جمعها فعلا السيد نديايي، المقرر الخاص، أود الآن أن أقدم للأمم المتحدة دليلا من ملفات الاستخبارات العسكرية التابعة للولايات المتحدة. وهو برقية داخلية كانت سابقا سرية من وكالة استخبارات وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة تنقل عن الجنرال بني موردايي، الذي كان في ذلك الوقت وزيرا للدفاع في اندونيسيا أنه قال إن الجنرال سوتريسنو:

"انتحر سياسيا بدوره في حادثة ديلي في تيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي".

وهذه البرقية التي كانت من قبل سرية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الساعة ١٤/٣٠ بالتوقيت الشرقي نهارا. ومع أن من الواضح أن مورداني كان مخطئا في اعتقاده أن المذبحة كان من شأنها أن تؤذي سوتريسنو، فإن البرقية تُـنجر دليلا مستمدا من مصدر مطلع، دليلا يبدو أنه ربط سوتريسنو بأعمال القتل.

إن الجنرال مورداني والجنرال سوتريسنو كليهما ينبغي أن يقدما إلى محكمة للأمم المتحدة ويستجوبا بعد حلف اليمين. ما الذي يعرفه مورداني عن المذبحة، وبالتحديد دور سوتريسنو فيها؟ ما هي الأوامر التي أعطاها سوتريسنو إلى القائد الإقليمي، الجنرال سينتونغ بانجايتان، وعن طريقه إلى القائدين في الميدان في ديلي؛ الجنرال وارو والكولونيل غاتوت بوروانتو؟ وبالمثل، ينبغي لمحكمة الأمم المتحدة أن تسأل الولايات المتحدة ووكالتها للأمن الوطني (NSA) أن ترفع السرية المفروضة على جميع الاتصالات الملتقطة، المتعلقة بالمذبحة، عن طريق التليفون أو الراديو أو غيرهما بين سوتريسنو ومساعديه. وهذه الرسائل الملتقطة، وهي من مواقع تنصت في استراليا تحتفظ بها وكالة الأمن الوطني والاستخبارات الاسترالية، من شأنها أن تلقي الضوء، ليس فقط على جرائم الجيش الاندونيسي، ولكن أيضا على مسألة ما كانت تعرفه الولايات المتحدة واستراليا مقدما بشأن خطط الجيش الاندونيسي.

وينبغي الإشارة إلى أن إحدى الدعاوى القضائية المتعلقة بالمذبحة قد تم الانتهاء منها فعلا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أصدرت محكمة المقاطعة الفدرالية في بوسطن حكما غيابيا ضد اللواء بانجايتان استنادا إلى دوره في المجزرة. وفي تلك القضية - وهي قضية مدنية رفعها مواطن أجنبي بموجب قانون الولايات المتحدة لدعاوى جرائم الأجانب ومبادئ القانون الدولي - قررت المحكمة أن بانجايتان مسؤول قانونا عن دفع ١٤ مليون دولار تعويضا عن الأضرار التي ألحقها، وهذه أموال يلزمه دفعها لوالدة أحد ضحايا المجزرة، وهو المواطن النيوزيلندي كمال بامادحاج. وبهذه المناسبة، فر بانجايتان من الولايات المتحدة ورفض دفع المبلغ، وأعلنت والدة بامادحاج أنه في حال دفع المبلغ، فإن الأموال ستوزع على جميع عائلات ضحايا المذبحة.

ومع ذلك، في حين أن هذه الدعاوى خطوة أولى مفيدة، فإنها غير كافية لحل المشكلة. والسبب الأول أن القضية التيمورية تتطلب إجراء المحاكمات الجنائية سريعا. والسبب الآخر أنه من غير المحتمل سياسيا أن تكون أية محكمة في الولايات المتحدة على استعداد لأن تقاضي بنزاهة المسؤولين الأمريكيين الذين تواطأوا في العدوان وعمليات إبادة الجنس.

وهذا سبب من بين أسباب عديدة تحتم تدخل الأمم المتحدة، ناظرة ليس فقط إلى القتلة العسكريين الاندونيسيين، ولكن أيضا إلى رعاتهم في عواصم القوة في العالم. وكما تنص مقررات نورمبرغ، واقتباسا من قرار صادر عن الجمعية العامة، فإن "المستحقين للقصاص" على ارتكابهم جريمة إبادة الأجناس لا يشتملون فقط على الفاعلين الرئيسيين - أي الذين يصدرون الأوامر في الميدان ويضغطون على الزناد - ولكن "المتواطئين" معهم أيضا، سواء كانوا أفرادا غير رسميين، أو مسؤولين رسميين، أو رجال دولة.

لقد أحضرت نسخة من برقية صادرة عن وكالة استخبارات الدفاع، لكي تدرسها اللجنة بعناية. ولي ملء الثقة أنها ستصل إلى السلطات المعنية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة شارفي (ائتلاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة شارفي.

السيدة شارفي (ائتلاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أمثل ائتلاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية، الذي من أعضائه مجموعة التضامن الكندية مع تيمور الشرقية، وشبكة التوعية بتيمور الشرقية.

إن انعقاد اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار يعطي معنى أعمق للاحتفال العالمي بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية. وتجعل جلسة الاستماع هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أكثر أهمية. فأهمية هذا الاجتماع بالنسبة للحدثين المذكورين تكمن في الفرصة المتاحة لإضفاء معنى ملموس على التأكيد الحالي على صعيد العالم على مبادئ الأمم المتحدة الأساسية، وأحد هذه المبادئ حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

قبل عشرين سنة قامت دولة عضو في الأمم المتحدة بغزو دولة صغيرة وليدة، هي جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين فإن الشعب الماوبيري الطيب والباسل الذي ينتمي إلى هذه الدولة الصغيرة، وإن تكن غنية بالنفط، قد عانى من التجاهل الذي لا حد له لحقوقه الإنسانية والاقتصادية والسياسية. فقضى أو قتل أكثر من ثلث السكان منذ ١٩٧٥. وهذا عدد مذهل وصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ جثة. وموارده الطبيعية الغنية تُنهب على نحو متهور. ويجري إفراغ احتياطاته من خشب الصندل، والاستيلاء على محاصيله من البن. وتقوم اندونيسيا، بنهب ثروته النفطية بالتآمر مع الحكومات الجشعة الأخرى مثل حكومة استراليا.

وبالرغم من المقاومة الباسلة للشعب التيموري، لا تزال اندونيسيا تخطط للتذويب الكامل لهذا الإقليم الذي كان من قبل مستعمرة برتغالية. وكانت المقاومة تتحرك على عدة جبهات: على التلال وفي الشوارع والجامعات وفي وسائط الإعلام، وقاعات الأمم المتحدة، وفي قلوب ونفوس الشعوب. وتدعم نضال شعب تيمور الشرقية وتلهمه حركة تضامن دولية تنتشر بسرعة ساعدت في حمل مشعل الحرية للشعب الماوبيري بعيدا عن شواطئ بلده. وحركة التضامن هذه ذات القاعدة العريضة أكدت أيضا على أهمية علاقات وأنشطة التضامن في دفع قضية شعب عادلة إلى الأمام. وهذه الحركة أيضا هي التي ساعدت في نشر الحقيقة، حقيقة تيمور الشرقية، في أوساط الشعوب الأخرى المحبة للحرية في أنحاء العالم.

وليس من المسائل البسيطة أن حركة التضامن الدولي قد كذبت ما يُشاع عن شرعية ضم اندونيسيا للإقليم. ويقف في طليعة هذه الحركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ائتلاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية. وفي هذه المرحلة الحاسمة، نود نحن والائتلاف التأكيد مجددا على تضامننا مع الموقف الإيجابي المتعلق بتيمور الشرقية الـــذي اتخذته الجمعية العامة وهذه اللجنة. فقرارات الجمعية العامة وجلسات الاستماع التي عقدتها هذه اللجنة تلهمنا مواصلة سعينا من أجل تحقيق الحرية في تيمور الشرقية.

بيد أنه مما يفزعنا استمرار تمرد اندونيسيا وعجز الأمم المتحدة المثير للإحباط، وخاصة مجلس الأمن، في فرض إرادتها الجماعية التي توبخ أساسا غزو اندونيسيا لتيمور الشرقية واحتلالها لها. وبالتالي نتحدى الأمم المتحدة أن تجعل الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها أكثر أهمية بأن تعلن ٧ كانون الأول/ ديسمبر يوما دوليا للتضامن مع تيمور الشـــرقية. وبمقدورها أن تفعل ذلك الآن، مثلما أعلنت يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لقد غزت اندونيسيا تيمور الشرقية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. وستحل الذكرى السنوية العشرون لهذا الغزو في ١٩٩٥، ويوم ٧ كانون الأول/ديسمبر لا يبعد سوى ثلاثة أيام عن ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، الذي يصادف يوم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فالإعلان عن يوم دولي للتضامن من أجل تيمور الشرقية من شأنه أن يتيح للأمم المتحدة فرصة تحويل أقوالها البلاغية إلى أعمال أكثر أهمية وأعمق معنى. ومن شأن ذلك أن يُمكن الأمم المتحدة من حفر تاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر في حوليات التاريخ بوصفه اليوم الذي شهد غزو اندونيسيا الجبان لتيمور الشرقية، ومن شأنه أن يعزز التزام دولها الأعضاء بالتحرر النهائي لتيمور الشرقية، وأن يُركز الجهود الدولية لإيجاد حل لمسألة تيمور الشرقية.

ولقد سعى سيل مؤتمرات القمة العالمية التي عقدت مؤخرا إلى تشجيع الدول والمجتمعات المدنية على بذل جهود متضافرة لحل المسائل ذات الطابع العاجل في أيامنا. فبانتشار الجوع والفقر والاغتراب والتعصب والتدهور البيئي، من بين أمور أخرى - يجري الآن الكثير من الكلام الطنان عن اتخاذ تدابير ملموسة لحل هذه المشكلات، والمطلوب في هذه المرحلة اتباع سياسات هامة للتنفيذ واتخاذ الإجراءات. وبمقدور الأمم المتحدة أن تخطو خطوة أبعد تتعدى الخطب الرنانة المتأنقة عن طريق إعلان ٧ كانون الأول/ديسمبر يوما دوليا للتضامن مع تيمور الشرقية.

ومن تلك النقطة فصاعدا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ أيضا العديد من التدابير التي تقترحها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وجماعات التضامن أثناء جلسات الاستماع التي تنظمها هذه اللجنة. ويُعرب ائتلاف منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية عن امتنانه العميق لهذه الهيئة على توفيرها

هذا المحفل أمام الأطراف المتنافسة في مسألة تيمور الشرقية لكي تعبر عن آرائها. ويحدونا الأمل أن يتردد مرة أخرى، من خلال الشهادات المختلفة التي أدلي بها هذا اليوم، صدى الأصوات الحزينة للموتى التيموريين الشرقيين الـ ٢٠٠ ٠٠٠ في أرجاء قاعات الأمم المتحدة. ويؤمل أن يثير ذلك الصدى وخزا في الضمير الجماعي لشعوب العالم.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جون ميلر (لجنة هوبارت لتيمور الشرقية والرابطة الاسترالية من أجل تيمور الشرقية) مقعدا إلى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ميلر.

السيد ميلر (لجنة هوبارت لتيمور الشرقية والرابطة الاسترالية من أجل تيمور الشرقية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع أن هذه السنة شهدت دعاية واسعة لتيمور الشرقية في جميع أنحاء العالم، فإنه لم يطرأ لحد الآن أي تحسن ملموس في حالة شعب تيمور الشرقية.

ونود أن نسترعي انتباه اللجنة إلى استمرار الافتقار إلى دولة قائمة بالإدارة معترف بها في تيمور الشرقية وما يترتب على ذلك من الافتقار إلى الحماية والرعاية والدعم لرفاه جميع سكان إقليم تيمور الشرقية وإلى الاهتمام بهذا الرفاه.

إن الدولة القائمة بالإدارة، وهي الدولة التي تقع عليها مسؤولية الإشراف على عملية الحكم الذاتي وإنهاء الاستعمار - أي البرتغال - لم تتمكن من ممارسة هذه المسؤولية منذ ١٩٧٥، ويعود ذلك في جزء منه إلى انعدام الفعالية وإلى حد ما بسبب الأعمال العدوانية التي ارتكبتها اندونيسيا في ١٩٧٥ وبعد ذلك.

إن مسؤوليات اندونيسيا، كما تنص عليها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ما زالت ذات أهداف ثلاثة: سحب جميع قواتها العسكرية من تيمور الشرقية؛ واحترام السلامة الإقليمية لتيمور الشرقية وحق شعبها في تقرير المصير؛ والتعاون في جميع الأوقات مع الأمين العام.

وكانت النتيجة أن البرتغال لم تتمكن إلا من حماية ورعاية التيموريين الشرقيين الذين يعيشون خارج تيمور الشرقية واندونيسيا، في حين أن اندونيسيا تقبل مسؤولية الحماية والرعاية لجميع التيموريين الشرقيين الذين يعيشون داخل تيمور الشرقية واندونيسيا. والبيانات الصادرة عن اندونيسيا والمتعلقة بشعب تيمور الشرقية تشير مرارا إلى "ضرورة" إطلاق النار على التيموريين الشرقيين، و "ضربهم دون رحمة".

وطوال العشرين عاما سعت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية إلى حد بعيد لملء هذه الفجوة عن طريق توفير الحماية والرعاية والاهتمام بهما، لسلامة ورفاه جميع التيموريين الشرقيين، إلا أنها تفتقر إلى التسهيلات والأموال والحرية لأداء هذه المهمة.

والمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن:

> "يقرر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي - المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق".

ثم تتوسع في تفاصيل الالتزامات المترتبة على هذه "الأمانة المقدسة"، ولكنها لا توفر الوسيلة لحسم حالة مثل حالة تيمور الشرقية التي لا توجد فيها دولة قائمة بالإدارة معترف بها وملتزمة بـ "رفاهية أهل هذا الإقليم".

وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أدرك عن حكمة:

> "التوق الشديد الى الحرية لدى كافة الشعوب غير المستقلة والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها" (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، الفقرة الثالثة من الديباجة)

وأن

> "شعوب العالم تحدوها رغبة قوية في زوال الاستعمار بجميع مظاهره" (المرجع نفسه، الفقرة السادسة من الديباجة)

وأنه

> "لا يمكن مقاومة عملية التحرر وقلبها". (المرجع نفسه، الفقرة التاسعة من الديباجة)

ونحن على يقين من أنكم جميعا على وعي تام بالنقاط السبع الواردة في هذا الإعلان، ولكننا نود أن نوجه انتباهكم بصفة خاصة الى الفقرتين ٤ و ٥ من منطوقه:

"يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة، لتمكينها من الممارسة الحرة السلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة إقليمها القومي".

"يصار الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم، دون قيد أو شرط، ووفقا لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين".

وفي عام ١٩٦٥ اعترفت الجمعية العامة بشرعية كفاح الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، وحضت جميع الدول على تقديم المساعدة المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطنية في الأقاليم المستعمرة.

ومرة أخرى، في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع إعلان عام ١٩٦٠، كررت الأمم المتحدة تأكيدها على حقوق الشعوب المستعمرة، وأشارت الى واجب الدول القائمة بالإدارة في تهيئة ظروف في الأقاليم المعنية تمكن شعوبها من أن تمارس بحرية حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، والى أهمية تعزيز الوعي العام فيما بين تلك الشعوب بالإمكانيات المتاحة لها لممارسة ذلك الحق.

ونود أن نذكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام الواقع على عاتقها بتوفير تلك المساعدة المادية والمعنوية. ونود أيضا أن نشير الى الوسيلة التي يمكن بها لهذه اللجنة، بممارستها السلطات المنوطة بها، أن تفعل المزيد لمساعدة شعب تيمور الشرقية. وهذه اللجنة تملك سلطة التشاور مع جميع الهيئات المعنية بحالة من الحالات الاستعمارية، بما في ذلك حركات التحرير الوطنية. ويمكنها أن تعقد حلقات دراسية ومؤتمرات وموائد مستديرة في المقر وفي الخارج، وأنشطة احتفالية خاصة لتسليط الضوء على محنة الشعوب التي لا تزال تكافح في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال. ويمكن لهذه اللجنة أيضا أن تعد أو تطلب إعداد ونشر معلومات عن جميع جوانب عملية إنهاء الاستعمار، وأن تمد الشعوب المستعمرة بتلك المعلومات. ويمكنها أن تطلب الى الأمين العام والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية التي تهتم اهتماما خاصا بإنهاء الاستعمار، أن يعدوا أو يكثفوا، بالتعاون مع الأمين العام، كل في مجال اختصاصه، برنامجا واسع النطاق لنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، وهذه اللجنة أيضا من حقها أن توفد بعثات خاصة للتشاور مع الدولة الاستعمارية، وأن تجمع معلومات مباشرة، وأن تراقب أو ترصد أية مشاورات أو انتخابات تجرى في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وأعضاء هذه البعثات من حقهم - بل ونقول من واجبهم أن يلتقوا ليس فقط بممثلين عن الدولة القائمة بالإدارة بل أيضا بأكبر عدد ممكن من أهالي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي. وفي الحالات التي لا توجد فيها دولة معروفة قائمة بالإدارة، يكون على هذه اللجنة، فيما يبدو، التزام أكبر بزيارة الإقليم والقيام بعمليات تقييم دورية منتظمة.

إلا أن هذه اللجنة لم ترسل في وقت من الأوقات طوال الـ ٣٥ عاما الماضية أية بعثات من هذا القبيل، ولا هيأت نشر المعلومات لشعب تيمور الشرقية عن حقوقه كشعب مستعمر، ولا سعت لتعزيز وعيه بالخيارات المفتوحة له. وشعب تيمور الشرقية ما زال الى حد بعيد شعبا منسيا إلا من خلال تقارير عرضية عن الحالة داخل العاصمة. وبالمثل لا يزال هذا الشعب غافلا عن مداولات هذه اللجنة وتقاريرها وتوصياتها والإجراءات التي تملك سلطة اتخاذها نيابة عنه.

لقد بعثت الأمم المتحدة بأربعة ممثلين خاصين الى تيمور الشرقية في غضون السنوات العشرين الماضية. وهي تبقي تيمور الشرقية على جدول أعمال هذه اللجنة ولجنة حقوق الإنسان. والأمين العام الحالي تمكن من عقد عدة اجتماعات بين اندونيسيا والبرتغال، وبشكل محدود مع عدد من الممثلين التيموريين الشرقيين. وفي رأينا أن هذا هو الحد الأدنى وليس الحد الأقصى لما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة ككل وهذه اللجنة بصفة خاصة.

وبينما يتعين على البرتغال أن تتحمل المسؤولية عن فشلها في إنهاء استعمار تيمور الشرقية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٥، وعلى اندونيسيا أن تتحمل مسؤولية موت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في تيمور الشرقية منذ غزوها للإقليم في عام ١٩٧٥، فإن المسؤولية الأولى عن السماح بأن تظل تيمور الشرقية دون دولة قائمة بالإدارة وملتزمة

"بالأمانة المقدسة" التي هي العمل على ضمان سلامة ورفاهية شعب الإقليم وتقدمه السلمي والحر نحو تقرير المصير والاستقلال، لا بد من أن تتحملها الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا نحث اللجنة أن تكون أكثر حزما في ضمان ألا يكون إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مجرد حبر على ورق، وأن يكون بحق برنامج عمل لرعاية وحماية شعب تيمور الشرقية وسلامته ورفاهيته وحريته.

والآن أدلي ببيان باسم رابطة استراليا وتيمور الشرقية.

نود أولا أن نثني على بعض الالتماسات الأخرى التي استمعت اليها اللجنة، بما في ذلك الالتماس الذي أدليت به توا نيابة عن لجنة هوبارت لتيمور الشرقية، والذي يحدد التدابير التي يمكن أن تتخذها اللجنة للتوصل الى تسوية لمشكلة احتلال تيمور الشرقية. وسيكون بيانا مختصرا. إننا نعرف أن هناك الكثير من الأفراد والمجموعات المهتمين بضرورة الاهتداء الى تسوية لهذه الأزمة المستمرة، والذين تقدموا ببيانات.

في هذه اللحظة، يجري احتجاز ١٨ شخصا من تيمور الشرقية من بينهم طفل رضيع عمره ٣ أشهر في جزء منعزل من استراليا، بمركز الاحتجاز بقاعدة كورتين الجوية. وكانوا قد وصلوا الى استراليا على ظهر قارب فرارا من بلدهم المحتل. ويدعى، على نحو موثوق به، أن العديد من أولئك الأشخاص قد تعرضوا للتعذيب في تيمور الشرقية. ونشك في أن حكومتنا تحتفظ بأصحاب القارب الـ١٨ في ما يشبه العزل، لإبقاء المسألة بعيدا عن التيار الرئيسي لوسائط الإعلام هنا. ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق. ونطلب منكم أن تولوا هؤلاء الناس اهتماما خاصا.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، علمنا بقرار محكمة العدل الدولية بشأن شرعية المعاهدة المتعلقة بثغرة تيمور. وقد كسبت استراليا القضية على أساس إحدى التفاصيل القانونية. والكثيرون من الاستراليين، مثلنا، الذين يعرفون الظروف في تيمور الشرقية، كانوا يأملون في أن تكسب البرتغال هذه القضية التي تطعن في شرعية المعاهدة. فلقد استدرجت الحكومة الاسترالية طوعا الى شرك من الخداع في تعاونها مع النظام المحتل في تيمور الشرقية. وهي في هذا، وبخاصة فيما يتعلق بمعاهدة اكتشاف النفط في منطقة ثغرة تيمور، تواجه احتجاجات متزايدة من الجماهير الاسترالية.

وثمة قضية أثارت سخطا خاصا في استراليا، علاوة على المعاهدة المتعلقة بثغرة تيمور مع النظام الاندونيسي، هي هوية السفير الاندونيسي المقبل الى استراليا. فالشخص المرشح هو الفريق هرمان مانتيري، القائد العام لهيئة أركان القوات المسلحة الاندونيسية الذي تقاعد مؤخرا. وفي لقاء أجري معه بعد ٦ أشهر من مذبحة ديلي لعام ١٩٩١ قال:

"إننا لا نأسف على أي شيء. وما حدث كان صحيحا تماما. كانوا يعارضوننا ويتظاهرون، بل ويطلقون شعارات معادية لحكومتنا. وكان ذلك بالنسبة لي صورة من العصيان، وهذا ما دفعنا الى اتخاذ إجراء صارم. ولو حاولوا ذلك الآن، فلن أتسامح فيه، وسآمر رجالي باتخاذ إجراءات شديدة. لقد تعلمنا الكثير ونجحنا بفضل التجارب. لأن النظرية دون الممارسة لا تؤدي الى شيء. وكانت السياسة صحيحة".

وكما توصي لجنة هوبارت لتيمور الشرقية بالتفصيل، نحثكم أيضا على الإسراع بإيجاد حل لمأزق تيمور الشرقية. والأمم المتحدة في وضع فريد يسمح لها بالمساعدة في إيجاد حل لهذا المأزق بالتعاون مع جميع طوائف المجتمع التيموري الشرعي والأطراف المعنية الأخرى. ونحث هذه اللجنة على الاضطلاع بدورها النشط في تسوية عادلة لمسألة تيمور الشرقية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كونستانسيو بينتو (المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية) مقعدا الى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بينتو.

السيد بينتو (المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسمي كونستانسيو بينتو. وأنا الأمين السابق للجنة التنفيذية للمجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية السرية في تيمور الشرقية ومنظم المظاهرة السلمية التي تعرضت لمجزرة قامت بها القوات الاندونيسية يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، والممثل الحالي للمجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية لدى الأمم المتحدة ولدى الولايات المتحدة.

وبوصفي ضحية لاحتلال تيمور الشرقية، آسف لأنه يتعين على هذه اللجنة أن تناقش باستمرار، سنة بعد

أخرى، مسألة حقنا في تقرير المصير. ولقد استمعت هذه اللجنة، على مدى ٢٠ عاما تقريبا، الى العديد من الالتماسات التي أدلت بها حكومات ومنظمات غير حكومية والمقاومة التيمورية بشأن انتهاك الحق الأساسي للشعب التيموري في تقرير المصير وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان يرتكبها الجيش الاندونيسي.

ومنذ أن قام الجيش الاندونيسي بغزو تيمور الشرقية يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، اتخذت الأمم المتحدة ١٠ قرارات تصف الغزو بالعمل غير المشروع، وتطلب الى اندونيسيا أن تسحب جيشها من تيمور الشرقية وأن تعترف بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير. ومع ذلك، تتجاهل الحكومة الاندونيسية هذه القرارات، وهي التي تقوم بإبادة جماعية ضد الشعب التيموري. ولقد أقدمت على قتل ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة - أي ثلث العدد الأصلي للسكان التيموريين الشرقيين. وكان العديد من الضحايا أقرباء وأصدقاء لي. وأنا تعرضت بنفسي للتعذيب الذي مارسته القوات الإندونيسية. واليوم، لاتزال انتهاكات حقوق الإنسان الفاضحة تـُرتكب بصورة منتظمة. وفي عام ١٩٩٥ وحده، اعتقل مئات المدنيين اعتقالا تعسفيا أو عـُرضوا للتعذيب وللإعدام بلا محاكمة، من قبيل قتل ستة مدنيين في بلدة ليكويسا يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر الماضي.

لقد قال السيد علي العطاس، وزير الخارجية الإندونيسي، إن تيمور الشرقية "حصاة في حذاء" إندونيسيا. ومنذ حوالي ٢٠ سنة، لم يتمكن السيد العطاس وحكومته من إزالة هذه الحصاة من هذا الحذاء، أو هما لا يرغبان في إزالتها. ويسبب احتلال تيمور الشرقية طيلة ما يزيد على ٢٠ عاما الحرج والضرر لسمعة إندونيسيا في الساحة الدولية.

إن مقاومة شعب تيمور الشرقية للاحتلال على مدى ٢٠ عاما تبرهن على أن حقنا في تقرير المصير لا يمكن إنكاره. وكثيرا ما تدعي اندونيسيا بأنها "أدمجت" تيمور الشرقية في اندونيسيا وأن هذا أمر واقع يرتكز على إعلان باليبو. ومع ذلك، فإن إعلان باليبو إعلان مخادع، وأنكره الموقعون عليه. مثال على ذلك، قال السيد غيلهرمي غونسالفس، الحاكم السابق لتيمور والموقع على إعلان باليبو، في الاجتماع الأخير فيما بين التيموريين الذي انعقد في بورغ شيلينغ، النمسا، إن إعلان باليبو ليس موثوقا به وأنه سحب توقيعه منه. وبالإضافة الى هذا الاتهام، حث السيد غونسالفس أيضا شعب تيمور الشرقية على ممارسة حقه في تقرير المصير.

وبغية مساعدة الحكومة الإندونيسية على إعادة بناء صورتها التي شوهت على مدى ٢٠ عاما تقريبا، اقترح المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية خطة للسلام. ونالت خطة السلام هذه بالفعل تأييد جزء كبير من المجتمع العالمي، بما في ذلك العديد من الأعضاء في البرلمان الأوروبي، والكونغرس في الولايات المتحدة، والبرلمان الكندي، والبرلمان الاسترالي والدايت الياباني.

وبالإضافة الى التأييد الدولي، نالت هذه الخطة تأييد الشعب التيموري، والمثقفين والأكاديميين الاندونيسيين والأشخاص القياديين في أنحاء أخرى من جنوب شرقي آسيا، من قبيل الفلبين.

واسمحوا لي أن أشرح خطة السلام التي تقدم بها المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية.

تتضمن المرحلة الأولى إجراء محادثات إندونيسية برتغالية تحت رعاية الأمين العام، بمشاركة أبناء تيمور الشرقية، بغية وضع حد للأنشطة العسكرية في تيمور الشرقية؛ وإطلاق سراح السجناء السياسيين؛ وخفض عدد الأفراد العسكريين الإندونيسيين؛ وإزالة الأسلحة؛ وتوسيع أنشطة الصليب الأحمر؛ وخفض عدد الموظفين المدنيين الإندونيسيين؛ وإجراء إحصاء رسمي للسكان؛ وحرية وصول الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها، وإعادة التوطين، وتنمية المقاطعة، والرعاية الصحية للنساء والأطفال، والصحة العامة والتحصين؛ واستعادة جميع حقوق الإنسان؛ وإزالة القيود المفروضة على اللغة البرتغالية؛ وإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان؛ وترسيخ وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وستكون المرحلة الثانية مرحلة انتقالية للحكم الذاتي، يحكم فيها أبناء تيمور الشرقية أنفسهم بصورة ديمقراطية من خلال مؤسساتهم المحلية الخاصة بهم. ومن شأن هذا أن يتطلب إجراء انتخابات ديمقراطية، تحت إشراف الأمم المتحدة، لانتخاب جمعية تشريعية محلية تكون مدة ولايتها خمس سنوات، ولا ينتخب ويـُنتخب إلا أبناء تيمور الشرقية، وتقوم الجمعية التشريعية بانتخاب حاكم من أبناء تيمور الشرقية لولاية مدتها خمس سنوات، وتتضمن صلاحياته سن القوانين فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، والاستثمار، والملكية، والهجرة ومسائل أخرى. وستـُسحب جميع القوات الإندونيسية، ويجري فيما بعد خفض عدد الموظفين المدنيين الإندونيسيين؛ وتوضع قوة من الشرطة الإقليمية، تنظمها الأمم المتحدة، تحت إمرة الحاكم. ويتوجب عدم وجود جيش في الإقليم، ويمكن تمديد المرحلة الثانية بموافقة مشتركة بين

اندونيسيا والشعب التيموري الذي سيعبّر عن آرائه عن طريق إجراء استفتاء.

أما المرحلة الثالثة فستؤدي الى تقرير المصير. وهي تشمل إجراء أعمال تحضيرية للاستفتاء بشأن تقرير المصير، وهو الاستفتاء الذي يتعين إجراؤه في غضون عام من بدء هذه المرحلة، والذي يمكن به للسكان أن يختاروا الارتباط الحر بإندونيسيا أو الاندماج فيها أو الاستقلال.

إن خطة السلام التي وضعها المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية معتدلة وموثوق بها، وستأتي بالفائدة على تيمور الشرقية وإندونيسيا كلتيهما.

وعلى مدى ٢٠ عاما تقريبا، اكتسبت الحكومة الإندونيسية شهرة سيئة في الساحة الدولية بسبب سلوكها في تيمور الشرقية. ومع ذلك، يبلغ تأخر الوقت حدا يستحيل عنده على الحكومة الإندونيسية تشكيل صورتها من جديد. وأود في هذا الوقت أن أناشد الحكومة الإندونيسية أن تقبل بغصن الزيتون الذي قدمه المجلس الوطني للمقاومة الماوبيرية.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ريتشارد بانغانيبان (مركز موارد المعلومات المتعلقة بشواغل المحيط الهادئ) مقعدا الى طاولة اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بانغانيبان.

السيد بانغانيبان (مركز موارد المعلومات المتعلقة بشواغل المحيط الهادئ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اعترفت الجمعية العامة في جلستها ٢٤٣٩ المعقودة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بالحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

ولقد أعربت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في آذار/مارس ١٩٩٣، عملا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المقبولة عالميا، عن قلقها لاستمرار الادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

ووفقا لذلك، ألتمس نيابة عن مركز موارد المعلومات المتعلقة بشواغل المحيط الهادئ، وهو أمانة لحركة المحيط الهادئ المستقل الخالي من الأسلحة النووية، لتسجيل القلق بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الاحتلال الأندونيسي لتيمور الشرقية.

لقد صدمت شعوب منطقة المحيط الهادئ عندما غزت اندونيسيا في عام ١٩٧٥ المستعمرة البرتغالية السابقة تيمور الشرقية. وهي لا تزال تحتل المستعمرة كجزء من دولتها الاندونيسية ذات السيادة. وتيمور الشرقية أيضا مسرح لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ونحن نأمل أن تستخدم اللجنة الخاصة هذه المناسبة لتؤكد قلقنا بشأن هذه الانتهاكات والحاجة الملحة الى منح المنظمات الإنسانية الدولية الوصول الميسر الى تيمور الشرقية. ونحث اللجنة أيضا على السعي في طلب تأييد الحكومات الأخرى، الى جانب حكومات الدول الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ، من أجل التوصل الى تسوية دائمة تحت رعاية الأمم المتحدة، لصراع تيمور الشرقية.

ونؤيد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، ويبلغ عددهم ٤٣ عضوا، الذين أعربوا عن آرائهم في رسالتهم الى السيد وليم كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، المؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ بأن "الولايات المتحدة ينبغي أن تراجع سياستها فيما يتعلق بتيمور الشرقية". ونعتقد أنه ينبغي أن يطلب ليس فقط من حكومة الولايات المتحدة ولكن أيضا من الحكومات المعنية في العالم أن تراجع سياساتها بشأن تيمور الشرقية بغية تسهيل إجراء مفاوضات جادة في الأمم المتحدة قد تؤدي الى تغيير الوضع الراهن غير المقبول. وينبغي أن تتضمن مراجعة السياسة حق تقرير مصير شعب تيمور الشرقية، وكذلك إخبار اندونيسيا بأن احتلالها لتيمور الشرقية منذ ١٩٧٥ غير مقبول لدى جميع أطراف الصراع.

إننا نطلب من هذه اللجنة أن تحل صراع تيمور الشرقية فورا، وأن تتيح لشعب تيمور الشرقية اختيار مستقبله. وإذا لم يحل هذا بأسرع وقت ممكن، فإننا نرى أن اندونيسيا ستواصل اعتبار نفسها من كبريات الدول الاستعمارية الآسيوية وأنها ستواصل دون شك تطبيق نظرية الدومينو لغزو دول مجاورة أخرى. وهذا الرأي يجب أن يرفض باعتباره أضحوكة.

وينبغي أن تؤمر اندونيسيا بأن تجد طريقة لجعل تيمور الشرقية تختار مستقبلها. وينبغي أن تسمح اندونيسيا أيضا للمنظمات الإنسانية بالقيام بزيارات أكثر لتيمور الشرقية وبزيارات للسجناء السياسيين، ومن بينهم السيد غوسماو. ومن المهم أن نذكر اندونيسيا بأن أية مفاوضات بشأن مستقبل تيمور الشرقية يجب أن تشمل السيد غوسماو، وأن تجري تحت رعاية الأمم المتحدة ودون أية شروط مسبقة لاستكشاف جميع الخيارات الممكنة نحو تسوية شاملة لمشاكل تيمور الشرقية. وهذه المشاكل يمكن حلها إذا طلب الى اندونيسيا أن تفرج فورا عن جميع السجناء السياسيين، وتسحب جميع الأفراد العسكريين الاندونيسيين، وتسمح لشعب تيمور الشرقية بانتخاب ممثلين لتمثيلهم في مجلسهم التشريعي. وخطط العمل هذه وغيرها من الخطط ينبغي أن يضطلع بها تحت التوجيه الدقيق من الأمم المتحدة ووكالاتها وحكومات اندونيسيا والبرتغال واستراليا والولايات المتحدة.

ونود أن نطلب الى اللجنة أن تكفل وبشكل نشط أن تصبح تيمور الشرقية دولة ذات سيادة. ووفقا لذلك، نقترح على اللجنة الخاصة المقترحات التالية لدراستها، أولا، ينبغي للجنة أن تتحمل المسؤولية للقيام بالاجراءات الضرورية لحل الصراع في تيمور الشرقية، لأن اللجنة في الحقيقة مسؤولة عن إنهاء استعمار بلدان مثل تيمور الشرقية.

وثانيا، ينبغي أن يطلب الى حكومات الولايات المتحدة والبرتغال واندونيسيا واستراليا أن تتعاون مع الأمم المتحدة للتوصل الى حل مقبول من أجل تيمور الشرقية.

وثالثا، ينبغي أن تؤيد حكومات العالم المبادرات الراهنة التي اتخذها الأمين العام بطرس بطرس غالى بشأن مسألة مستقبل تيمور الشرقية.

ورابعا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتحدى زعماء الحكومات الذين ما زالوا يعارضون التزام البرتغال الأدبي بدعم تيمور الشرقية. وينبغي تحدي الزعماء أيضا لدعمهم للوضع القائم الحالي في تيمور الشرقية، وبخاصة تحت حكم اندونيسيا، وهي دولة لديها أسوأ سجل لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم.

وخامسا، ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على أن يعرف الاندونيسيون أن تيمور الشرقية لا تزال تعتبر، وفقا لمبادئ القانون الدولي العالمية، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للقواعد التي تنظم إنهاء الاستعمار.

أننا نشعر بقلق عميق نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في تيمور الشرقية ونطلب من اندونيسيا، عن طريق هذه اللجنة، أن تفي بالتوصيات الواردة في البيان المتعلق بحالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، كما وافقت عليه بتوافق الآراء لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والأربعين. وحل صراع تيمور الشرقية يمكن تحقيقه عن طريق المبادئ العالمية والقانون الدولي. ونطلب من اللجنة أن تقرر بشكل عاجل مستقبل شعب تيمور الشرقية.

وأود أن أذكر بأننا، بصرف النظر عن القوة التي قد تستخدم ضد شعب تيمور الشرقية، سنواصل دعمه في كفاحه من أجل الحرية والعدالة والسلم. إن حلمه لن يموت أبدا، وسيفخر أفراده يوما بأن يقولوا إنهم مواطنو دولة تيمور الشرقية ذات السيادة.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة جينين غوثري (منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا) مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة غوثري.

السيدة غوثري (منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تتخذ منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا موقفا بشأن المركز السياسي لتيمور الشرقية. ومع ذلك نعتقد أن المعلومات الكاملة بشأن حالة حقوق الإنسان هناك ينبغي أن تفيد مداولات اللجنة ومناقشاتها بشأن مسألة إنهاء الاستعمار.

وترحب منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا بتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، السيد بكر والي ندياي، المتعلق بزيارته لتيمور الشرقية في تموز/يوليه ١٩٩٤، وتعاون الحكومة الاندونيسية مع جهوده. لقد عزز تقريره النتائج التي توصلت اليها منظمات عديدة مستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بأعمال القتل المرتكبة في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ورد الحكومة الأندونيسية. لقد انتقد السيد ندياي في تقريره معالجة الحكومة للحادث، مؤكدا، على سبيل المثال، أن اللجنة التي عينتها الحكومة للتحقيق في

حوادث القتل لم تكن مستقلة وأنه ما من أحد من أعضائها توفرت له الخبرة الفنية الضرورية للقيام بهذا التحقيق. وأوصى، في جملة أمور، بأن تقوم الحكومة الأندونيسية بتحقيق أكثر شمولا لأعمال القتل، وبأن تقدم وسائل التعويض لأسر الضحايا وتتخذ خطوات لإنهاء الحصانة من العقاب التي يتمتع بها أعضاء القوات المسلحة الأندونيسية المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي بيان للرئيس بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، لاحظت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ١ آذار/مارس ١٩٩٥، تقرير المقرر الخاص وأعربت عن القلق بشأن المعلومات غير الكاملة المتعلقة بعدد الأفراد المقتولين والأفراد الذين ما زالوا مفقودين. وطلبت اللجنة الى حكومة اندونيسيا "مواصلة تحقيقها في مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين" (E/1995/23، الفقرة ٥٩٠)، وأن تنفذ التوصيات الواردة في بيانات سابقة للجنة صادرة بتوافق الآراء. ونحن نؤيد بقوة شواغل اللجنة وتوصياتها.

ومنذ آخر بيان أدلينا به أمام هذه اللجنة، واصلت حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية تدهورها. وساءت الحالة بشكل كبير في أعقاب مؤتمر قمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا ـ المحيط الهادئ في بوغور، بجافا الغربية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد تضمنت أكثر الانتهاكات فظاعة قتل الجنود الاندونيسيين لستة من أبناء تيمور الشرقية في ليكويسا، خارج ديلي، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وحادث القتل بإطلاق النار هذا جزء من نمط أوسع نطاقا للانتهاكات في تيمور الشرقية، بما في ذلك الاختفاءات وأعمال القبض والاحتجاز، وإنكار حرية تكوين الجمعيات والاجتماع والتعبير.

وفي البداية، أبلغ الجيش بأن ستة من المغاورين قتلوا في ليكويسا في صدام مع الجيش يوم ١٢ كانون الثاني/يناير. وهذه الدعوى ناقضتها مصادر الكنيسة المحلية، التي قالت إن جميع الذين قتلوا كانوا من المدنيين، وإن الجنود أحرقوا الأكواخ في المنطقة وإن بعض القرويين احتجزوا أيضا.

لقد أثارت أعمال القتل احتجاجا دوليا. وأصدر الرئيس سوهارتو تعليمات الى الجنرال فيصل تانجونغ، القائد العام للقوات المسلحة الأندونيسية، ببدء تحقيق رسمي. وفي يوم ٧ شباط/فبراير، ذهب الى ديلي للتحقيق فريق من الضباط بقيادة العميد سومارنا من مكتب المفتش العام لمقر القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، طلب من رئيس أركان الجيش أن يشكل مجلس شرف عسكريا لمتابعة نتائج التحقيقات والتوصية بالتدابير العقابية التي تتخذ ضد الجنود الذين يثبت انتهاكهم للإجراءات العسكرية. ويمكننا أن نلاحظ أن عملية مشابهة حدثت في أعقاب مذبحة ديلي عام ١٩٩١. وفي تلك الحالة، جرى انتقاد كل من طرق التحقيق ونوع التدابير العقابية انتقادا واسع النطاق. والعديد من الانتقادات نفسها يمكن انطباقها على تحقيق ليكويسا الرسمي في ١٩٩٥، بما في ذلك عدم توفر الحيدة، وعدم توفر الخبرة الفنية، وعدم توفر الشفافية، وعدم توفر حماية الشهود.

وفي يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، وصل خمسة أعضاء من لجنة حقوق الإنسان الوطنية الأندونيسية الى ديلي للتحقيق في أعمال القتل. وكانت هذه هي الزيارة الثانية التي تقوم بها اللجنة لتيمور الشرقية منذ إنشائها عام ١٩٩٣. وقام أعضاء اللجنة بزيارة موقع أعمال القتل مرتين، يوم ١٩ و ٢٤ شباط/فبراير، ويقال إنهم أجروا مقابلة مع عشرة شهود، بما في ذلك أعضاء أسر الضحايا والملازم أول جريمياس كاسي.

في الوقت نفسه، نشر الجيش روايته للأحداث. وقال الجنرال فيصل تانجونغ إن حوالي ٤٥ من المغاورين كانوا يخططون لشن هجوم على مدينة ليكويسا، وأن الجيش لو لم يستجب بسرعة لأصبحت ليكويسا معسكرا يمثل قاعدة للمغاورين. وذكر أن أربعة من أولئك القتلى كانوا مخبرين للمغاورين وأن اثنين كانا من المقاتلين النشطين. وادعى تانجونغ أن الستة جميعا قتلوا خلال محاولة للاستيلاء على مخبأ للمغاورين وأن المخبرين قتلوا عندما حاولوا الهرب.

وفي يوم ٢ آذار/مارس، أعلنت لجنة حقوق الإنسان الوطنية الأندونيسية تقريرها بشأن حوادث قتل ليكويسا وما توصلت اليه من نتائج مختلفة بشكل مثير. وذكرت اللجنة أنها وجدت دليلا على أعمال تعذيب مورست ضد الضحايا الست قبل موتهم، ولاحظت أن الجنود كانوا مهملين في تعريض أرواح الضحايا الست للخطر وذلك بوضعهم في وسط نزاع مسلح. والأهم من ذلك، أن اللجنة أكدت أن جميع الضحايا الست كانوا في الحقيقة مدنيين أو غير مقاتلين. وأكد تقريرها المرير أن أعمال القتل التي ارتكبت يوم ١٢ كانون الثاني/يناير لستة من المدنيين من أبناء تيمور الشرقية كانت انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وقد تلقت المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية تقرير اللجنة بشكل إيجابي. كما أنه كان بمثابة حافز لبعض أعضاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية

الأندونيسية على اقتراح افتتاح مكتب فرعي للجنة في ديلي.

وفي يوم ٩ نيسان/أبريل أعلنت لجنة الشرف العسكرية أنها ستوجه اتهامات ضد اثنين من الجنود، الملازم جيريمياس كيسي والعسكري روسدين موسير، لانتهاكهما الاجراءات العسكرية، مما تسبب في وفاة ستة من المدنيين من أبناء تيمور الشرقية. وقال المدعون إن كيسي، بإصداره أمر الإعدام، انتهك يمينه العسكرية ولطخ صورة القوات المسلحة الأندونيسية في تيمور الشرقية.

وفي محاكمة منفصلة قال رسدن، وهو نفسه تيموري شرقي، إن الأشخاص الستة الذين قتلوا عمدا كانوا جميعا أعضاء في الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين). واعترف بأنه ربط بإحكام ستة رجال قبل أن يطلق عليهم النار بأسلوب الاعدام. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أصدرت المحكمة العسكرية حكما على كاسي بالسجن مدته أربع سنوات وستة أشهر وسرح من الخدمة العسكرية. ووجد كاسي مذنبا بصورة لا شك فيها بعدم انصياعه للأوامر التي أصدرها المقدم في سلاح المشاة تريس سوریاتمان، قائد المنطقة العسكرية ١٦٣٨ لمقاطعة ليكويسا. ومن ناحية اشتراكه في أعمال القتل، حكم على الجندي من الفئة الأولى رسدن ماوميري بالسجن أربع سنوات وتم تسريحه من الخدمة العسكرية. وتبين أن الاثنين ارتكبا خطأ في تنفيذ أوامر الضابط الآمر بالتحقيق في نشاط حركة إقلاق الأمن. ووفقا للأمر الصادر، كان ينبغي عليهما إلقاء القبض على أفراد ينتمون الى هذه الحركة وهم أحياء وعدم اللجوء الى العنف إلا في حالة مقاومة إلقاء القبض عليهم باستخدام وسائل عنفية. ووجهت للجنديين تهمة ارتكاب خطأ لأنهما لم يقوما بإبلاغ ضابطها الآمر عن وقوع الحادث.

ولاحظت منظمة حقوق الإنسان التي تتخذ من جاكرتا مقرا لها وهي "معهد البحوث المتعلقة بالسياسة العامة والدعوة" أنه صدر بحق كاسي وماوميرلي حكمان أقسى من الأحكام التي صدرت بحق الضباط الذين ارتكبوا أعمال القتل في ديلي في ١٩٩١. وأقسى حكم صدر بحق أي ضابط أمن كان ١٨ شهرا. ونود أن نؤكد أيضا أن الاثنين المدعى عليهما في أعمال القتل في ليكويسا قد عوقبا ليس على ارتكابهما جريمة القتل العمد لستة تيموريين شرقيين، ولكن لأنهما خالفا أمرا صاردا من رئيسهما ولأنهما لم يبلغا عن وقوع الحادث. وما زال يتعين على الحكومة الاندونيسية أن تنشر نتائج التحقيق الرسمي في أعمال القتل، ولم تتخذ أية خطوات لتقديم التعويضات الى أسر الضحايا. وتشعر أسر الضحايا بالخوف من الاقدام على المطالبة بجثث أقاربها. ومن المهم إجراء تحقيق شامل ومستقل في أعمال القتل التي وقعت في ليكويسا وتقديم المسؤولين الى المحاكمة لمعاقبتهم.

وتبقى مئات من حالات الاختفاء المعلقة دون حل. وكما أشرنا، لم يحرز مزيد من التقدم في مجال البحث عن الذين ما زالوا في عداد المفقودين عقب عملية إطلاق الرصاص في ديلي في ١٩٩١، أو في حوادث وقعت في وقت أقرب في واقع الأمر. والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة درس وضع حالات الاختفاء في تيمور الشرقية. ووقت صدور آخر تقرير له، كانت ٣٧٥ حالة لا تزال دون البت فيها، و ٢٢٤ حالة قيل انها تتعلق بارتكاب أعمال القتل في ديلي. وبموجب الشهادات التي جمعها المقرر الخاص للأمم المتحدة في تيمور الشرقية فإن مجموع عدد الأشخاص الذين قتلوا يقدر بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٦٠؛ وتشير تقديرات أخرى الى أنه حوالي ٤٠٠ شخص. وفي تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو الاعدام بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي خلص الى أنه منذ إنجاز لجنة التحقيق الوطنية لتحقيقاتها لم تبذل السلطات الاندونيسية أي جهد مؤسسي أو منظم للبحث عن مصير الموتى أو المختفين. علاوة على ذلك، لم تسمح السلطات لمنظمات حقوق الانسان المستقلة، سواء كانت محلية أو دولية، بالقيام بتحقيقاتها.

ومن بين حوادث الاختفاء التي أبلغ عنها مؤخرا في تيمور تلك التي وقعت في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٥. لقد خطف خمسة أشخاص من منزل ارماندينا غوسماو اكسبوستو، وهي شقيقة زعيم المقاومة المسجون زانانا غوسماو - بالرغم من إقامة مركز عسكري أمام بيته في ١٩٩٤لمراقبة الرائحين والغادين. ومن بين الخمسة يعتقد أن ثلاثة فروا، واختفى اثنان منذ ذلك الحين.

وقامت منظمة رصد حقوق الانسان في آسيا بتوثيق اتجاه متزايد من الاعتقالات التعسفية ضد المتظاهرين المسالمين أو المدنيين العزل الذين يدعى بأنهم يرتبطون بحركة زعزعة الأمن أو الحركة المناهضة للاندماج. وتجري هذه الاعتقالات عادة دون أوامر رسمية كافية، ويعقبها احتجاز دون محاكمة يتراوح بين عدة أيام الى عدة أشهر. ويوضع المحتجزون عادة في السجن الانفرادي ويتعرضون للتعذيب وأنواع الترهيب الأخرى. ومن أكثر الأمثلة تعبيرا عن هذه الممارسات اعتقالات الطلاب الذين شاركوا في المظاهرة السلمية التي جرت في جامعة تيمور الشرقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وحوادث الاعتقالات التعسفية الأخرى تتضمن مشاركة وحدات من المخابرات العسكرية في الجيش الاندونيسي. وتستخدم مراكز الاستجواب العسكرية عادة لاحتجاز التيموريين الشرقيين فور اعتقالهم؛ والتعذيب في هذه المرافق ممارسة متوطنة.

وفي الأشهر الثلاثة التي أعقبت انعقاد مؤتمر قمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، حدثت أيضا زيادة ملحوظة في عمليات قمع العديد من المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للدمج من جانب التيموريين الشرقيين. وجرت عدة تظاهرات توافقت مع مؤتمر قمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والذكرى السنوية لعملية اطلاق النار في ديلي في ١٩٩١. وجرى الاحتجاج الذي حظي بأكبر قدر من الدعاية في مجمع مباني سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا. لقد تسلق تسعة وعشرون تيموريا شرقيا حائط السفارة الأمريكية في جاكرتا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لدى بدء مؤتمر القمة وبدأوا باحتلال الأراضي المحيطة بها لمدة ١٢ يوما، مطالبين بأن يثير الرئيس كلينتون مسألة تيمور الشرقية خلال اجتماعه بالرئيس سوهارتو. وسمح للأشخاص التسعة والعشرين في النهاية بالمغادرة الى البرتغال، حيث منحوا حق اللجوء السياسي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين الأشخاص الأربعين الذين لم يتمكنوا من تسلق جدار السفارة، احتجز أربعة منهم لفترة قصيرة في جاكرتا، وأعيد ٣٦ آخرون الى منازلهم في جاوة الشرقية حيث كانوا يتابعون دراستهم في الجامعة. وخلال الفترة المتبقية من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، استدعي هؤلاء الطلاب للاستجواب أو "الارشاد" من قبل القادة العسكريين المحليين في بلدات مالانغ وجمبر وكيديري؛ وما زال البعض منهم يواجه مضايقات طفيفة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وجرت مظاهرات أخرى في ديلي، ونظمت على الأقل خمس مظاهرات مؤيدة للاستقلال بمناسبة الاحتفال بذكرى الذين سقطوا في ١٩٩١. وجرت مظاهرتان من هذه المظاهرات في حرم جامعة تيمور الشرقية. وتم وزع شرطة مكافحة الشغب الاندونيسية ردا على كل من مظاهرتي الاحتجاج ووردت تقارير معززة بأن الشرطة استخدمت الهراوات والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المظاهرات. وأفادت تقارير أن بعض المتظاهرين لجأ الى العنف. ومع أنه سمح للصحافيين الأجانب بالسفر الى ديلي أثناء انعقاد اجتماعات القمة لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، فقد أفادت تقارير ببذل جهود لتقييد حرية الصحافيين الأجانب الذي يغطون المظاهرات. واتهم مسؤولون رسميون محليون

طاقم التلفزيون الياباني بإثارة "المشاغبين" في الجامعة، ووجهوا فيما بعد تحذيرا الى ٤٠ مراسلا أجنبيا بأن من الأفضل لهم "ألا يقوموا بأي شيء من شأنه أن يولد حالة غير سلمية". وبعد ستـــة أيام، طرد أربعة صحافيين، بينهم مصوران، يعملون مع وكالة الاسوشيتدبرس ووكالة رويترز من ديلي، لأنه بالنسبة الى أحدهم، "عثر بحوزته على ملصقات مناوئة للحكومة"، والآخر لأنه جاء بتأشيرة دخـــول سياحيـــة بدلا من تصريح مرور صحفي. وقيل للاثنين أنهما "يفتقران الى وثائق صحيحة" وعند نهاية الشهر أعلنت الحكومة أنه سيحاكم ٢٧ شخصا على دورهم في الاضطرابات في الأسابيع السابقة.

وعندما توقف تسليط الضوء الدولي على تيمور الشرقية، حدث تطوران اثنان: الأول، الاعتقالات، وهذه المرة بمعاملة أشد قساوة، للذين اشتبه بأنهم وراء إثارة الاضطرابات؛ والثاني بروز عصابات من "البلطجية"، يبدو أنها تعمل بأوامر من الحكومة. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تم اعتقال سجين سياسي سابق يدعى هندريك بيلميرو للاشتباه بأنه حرض على التظاهر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. فعذب تعذيبا شديدا وشج رأسه مما تطلب على الأقل سبع غرز في رأسه نتيجة لذلك. وكان بيلميرو عضوا في الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية منذ حزيران/يونيه ١٩٨٠ على الأقل، عندما اعتقل بسبب اشتراكه في هجوم على إحدى منشآت الإذاعة الحكومية وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات في سجن سيبيدنانغ في جاكرتا.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قام حوالي ٣٠ طالبا بمظاهرة سلمية في جامعة تيمور الشرقية، رافعين يافطات تطالب بالحرية لزانانا وتعبر عن معارضتهم للحكم الاندونيسي. وقال قائد الشرطة العقيد اندرياس سوغيانتو أن المتظاهرين قاموا باقتحام الجامعة وحاولو إقناع الطلاب بالانضمام اليهم، وأنه اندلع القتال عندما رفض الطلاب الانضمام اليهم. ولا يتوفر أي إثبات لرواية الشرطة للأحداث، غير أن الكثيرين من المتظاهرين كانوا في الواقع من الطلاب المسجلين في الجامعة. وتم إلقاء القبض على ٢٤ منهم بعد وصول ٢٠٠ من أفراد الشرطة والقوات المسلحة بغية فرض الحصار على الجامعة. واحتجز وطرد أربعة مراقبين أجانب، ممن شهدوا إلقاء الشرطة القبض على اثنين من المتظاهرين وضربها لهما، لالتقاطهم صورا للحادث. وقال المسؤولون الحكوميون إن الأربعة، وهم ثلاثة من السواح الاستراليين وامرأة هولندية، طلب منهم المغادرة "حفاظا على سلامتهم". وطلب الى صحافيين أجنبيين أيضا المغادرة، وفقا لما قاله القائد العسكري العقيد كيكي سياهناكري، لأن وجودهما قد يكون "استفزازيا".

وفي منتصف كانون الثاني/يناير، أوردت منظمات حقوق الانسان العاملة في جاكرتا أن ١٦ شخصا من أصل الأشخاص الـ ٢٤ الذين ألقي القبض عليهم سيقدمون الى المحاكمة؛ وسيتم إطلاق سراح الآخرين. وأوردت وكالة رويترز للأنباء أن خمسة من الطلاب الـ ١٦ صدرت بحقهم أحكام تتراوح من ٢٠ شهرا الى سنتين بتهم التعبير عن مشاعر العداء تجاه الحكومة، وهي تحمل أحكاما بالسجن يصل أقصاها الى سبع سنوات. وحكم على خوسيه أنطونيو ببلو، الذي اتهم بقيادة هذه المظاهرة، بالسجن لمدة ١٨ شهرا.

وأعربت منظمات حقوق الانسان عن قلقها إزاء إمكانية الوصول لتقديم المشورة القانونية للطلاب وغيرهم من السجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وأفادت تقارير بأن التيموريين الشرقيين الستة الذين ألقي القبض عليهم فيما يتعلق بالمظاهرة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ يتولى مهمة الدفاع عنهم محام عينته المحكمة واسمه بونكو اتمونو ومقره ديلي، وتستدعي الحكومة الاندونيسية هذا المحامي لدى عرض قضية من القضايا السياسية. وأعلن محامون ينتمون الى اللجنة المشتركة للدفاع عن التيموريين الشرقيين التي تتخذ جاكرتا مقرا لها أن الطلاب يتعرضون لضغوط كي لا يمنحوا توكيلا للجنة المشتركة للدفاع عن تيمور الشرقية.

ورحبت منظمة رصد حقوق الانسان في آسيا بالتحقيق الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في أعمال القتل التي وقعت في ليكويسا. ويحدونا الأمل أيضا في أن تواصل الحكومة الاندونيسية تعاونها مع المقرر الخاص للأمم المتحدة والأفرقة العاملة. ومع ذلك، يجب على الحكومة أن تتخذ خطوات اضافية إذا أريد تحقيق أي تقدم فعلي في إنهاء النمط العام لانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وأننا نوصي بما يلي:

إن جميع الادعاءات بالتعذيب وحالات اختفاء الأشخاص، والاعتقال التعسفي وحالات الإعدام بلا محاكمة ينبغي التحقيق فيها فورا وتقديم المسؤولين عنها الى المحاكمة وفقا للقوانين المعمول بها بحذافيرها. ولن يكون قرار الحكومة بإرسال فريق تابع للجيش لإجراء التحقيق وبإنشاء مجلس شرف عسكري مفيدا إلا إذا كشف الحقائق الكاملة وإذا ما أدى ذلك الى محاكمة المسؤولين على أعلى المستويات.

إن التوصيات التي قدمها السيد بكر والي ندياي المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجـــزة أو الإعـــدام التعسفي والتي ترد في

تقريره المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، فيما يتعلق بأعمال القتل المرتكبة في ديلي في ١٩٩١ يجب أن ينفذ تنفيذا كاملا.

وينبغي السماح للتيموريين الشرقيين بأن يمارسوا على أكمل وجه حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع، التي يكفلها ليس فقط القانون الدولي لحقوق الانسان، بل الدستور الاندونيسي أيضا.

وينبغي توجيه الدعوات لزيارة تيمور الشرقية في المستقبل القريب الى المقرر الخاص الحالي المعني بالتعذيب والى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وينبغي أيضا السماح لمنظمات حقوق الانسان المستقلة في اندونيسيا والمنظمات الدولية بحرية الوصول على نحو منتظم ودون إعاقة للقيام برصد حقوق الإنسان.

إن ممارسة استخدام قوات الاستخبارات العسكرية لإلقاء القبض على المشتبه بهم واستجوابهم ينبغي أن تتوقف فورا للحيلولة دون وقوع المزيد من حوادث التعذيب. أن الاعتقال والاستجواب، بموجب القانوني الجنائي الاندونيسي، هما من وظائف الشرطة.

وينبغي السماح للمحتجزين بحرية الوصول الفوري إلى المحامي الذي يختارونه، على النحو المنصوص عليه في قانون الاجراءات الجنائية، وينبغي توفير حرية الوصول إلى الاقليم بصورة كاملة وغير مقيدة للصحفيين من غير تصاريح خاصة للسفر كي تنكشف تماما أعمال الاساءة لحقوق الانسان، والابلاغ عنها علنا.

تركت الملتمسة المقعد المخصص.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بن وينفيلد (الحملة الاندونيسية لحقوق الإنسان، "تابول") مقعدا الى طاولة الملتمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد وينفيلد.

السيد وينفيلد (الحملة الاندونيسية لحقوق الإنسان، "تابول") (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يصعب على المرء أن يكون المتكلم الأخير في نهاية يومين مثقلين بتقديم الالتماسات الى اللجنة. ولا يسعني، بوصفي طبيبا، إلا أن أؤكد على الإرهاق الفكري والجسدي الذي لا بد أن يشعر به أعضاء هذه اللجنة والمترجمون الشفويون.

وأود بالنيابة عن الحملة الاندونيسية لحقوق الإنسان أن أعرب عن امتناني لإعطائي هذه الفرصة للتكلم هنا اليوم بشأن مسألة تيمور الشرقية.

وخلال العام الماضي، ومنذ عقدت هذه اللجنة آخر جلسة لها، حدثت بعض التطورات الهامة جدا في الجهود الرامية الى تحقيق حل عادل ودائم ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وبخاصة الحوار بين عموم التيموريين الشرقيين المنعقد في النمسا في بداية حزيران/يونيه من هذا العام. ولقد استمر الانتباه الدولي مركزا على تيمور الشرقية، وما أسفرت عنه التطورات من نتائج هامة في الإقليم.

ونعلق أيضا أهمية كبرى على الحكم الذي صدر عن محكمة العدل الدولية يوم ٣٠ حزيران/يونيه والذي ينص على

"تأكيد البرتغال على أن حق الشعوب في تقرير المصير ... و (الذي) له طابع الانطباق على الجميع، حق لا عيب فيه"،

وعلى أن

"إقليم تيمور الشرقية ما زال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، ولشعبه الحق في ممارسة تقرير المصير".

ولكن في الوقت نفسه، يتعرض شعب تيمور الشرقية بصورة مستمرة لأعمال الإساءة لحقوق الإنسان على أيدي قوات الاحتلال، ولم ينخفض مستوى العنف والمعاناة.

إن التوتر قائم منذ زمن طويل بين سياسة حكومة جاكرتا، التي تخضع لضغط متواصل بغية الاستجابة للإدانة الدولية، واستراتيجية القوات العسكرية في تيمور الشرقية، المصممة على منع أي تعبير عن الاحتجاج أو إظهار التأييد للجهود المبذولة على الساحة الدولية. بيد أن التوتر ازداد ازديادا كبيرا في السنوات الماضية.

ولقد استعمل جيش الاحتلال أساليب منوعة لقمع أبناء تيمور الشرقية. وعندما اندلعت المظاهرات في ديلي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أي في وقت انعقاد مؤتمر القمة لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، اضطرت قوات الأمن لممارسة ضبط النفس بسبب وجود العديد من الصحفيين الذين كانوا

موجودين في اندونيسيا من أجل المؤتمر. وفي تلك المناسبة، شاهدنا أفراد الشرطة المسلحين يفرون من أمام المتظاهرين غير المسلحين.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، ومع عدم وجود صحفيين على الطريق، استعملت أساليب قاسية ضد المتظاهرين في بوكو وديلي. أما العدد الفعلي للقتلى في بوكو فلم يتأكد بعد. وفي آذار/مارس، أقدمت دوريات "النينجا" على ترويع السكان، وهي مسجلة على جدول رواتب الجيش. بيد أن استراتيجية "النينجا" أحبطها رد الفعل المنظم للمجتمعات المحلية التي هبت للدفاع عن نفسها.

إلا أن مجزرة ليكويسا المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تبرز، أكثر من أي حدث آخر، التوتر الناجم عن الصراع بين الحاجة الى الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي ونمط الفظائع المتواصل. والجريمة الوحشية التي أودت بحياة ستة قرويين في منطقة ليكويسا لم تكن، في ذاتها، حدثا غير اعتيادي. فالقوات الإقليمية التي ارتكبت أعمال القتل المتعمد أرسلت لمهمة القضاء على وحدة مغاورين كان يعتقد أنها تعمل بنشاط في المنطقة. والقرويون الذين تم احتجازهم أثناء العملية اعتبروا مناصرين للمقاومة المسلحة وأصبحوا بالتالي أهدافا مشروعة.

وانتشرت أخبار الجرائم بسرعة، مما أفضى الى احتجاج دولي عنيف حمل الرئيس سوهارتو على توجيه الأمر الى القوات المسلحة بالبدء في إجراء تحقيق. وفي الشهر الماضي حكم على جنديين وتمت إدانتهما. وأفادت الصحافة الاندونيسية مطولا عن كيفية مقتل أشخاص ليسوا مسلحين وليسوا مقاتلين، إذ قتل كل واحد منهم بإطلاق الرصاص عليه وهو مكبل اليدين وجاثم على الأرض. وعلى الرغم من أن الأحكام الصادرة بالسجن لمدة أربع سنوات وأربع سنوات ونصف لا تتلاءم مع الجريمة، فهي أحكام لا سابق لها. ولمرة واحدة، لم تستخدم الحصانة من العقوبة. ولكن المجرمين الحقيقيين هم الضباط الذين يضعون الاستراتيجية، والضباط المسؤولون عن الاحتلال غير الشرعي لتيمور الشرقية، الذي يتطلب قيام القوات المسلحة بارتكاب عمليات القتل ضد شعب أعزل.

ولقد تم في الشهر الماضي تعيين قائد جديد لتولي القيادة العسكرية في تيمور الشرقية. وهو الضابط الخامس الذي تناط به المهمة المستحيلة المتمثلة في تهدئة أبناء تيمور الشرقية منذ وقوع مذبحة سانتا كروز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وهو تحول لا مثيل له في تاريخ التعيينات العسكرية. وكل ضابط جديد اختبر سبلا جديدة لسحق المقاومة وترويع السكان، ولكن أحدا لم ينجح في ذلك. وعندما كان يعين ضابط للخدمة في تيمور الشرقية كان يعتبر ذلك ترفيعا في مهنته العسكرية، أما اليوم فقد أصبح لعنة.

ولقد قال رئيس أركان الجيش مؤخرا إن الجبهة السرية في تيمور الشرقية لا المقاومة المسلحة هي التهديد الرئيسي للأمن. فما هي مدلولات هذا الاعتراف غير الاعتيادي؟ أولا، أن قوات الاحتلال تواجه حركة راسخة ومنظمة جيدا، ولا تضم في صفوفها، حسبما اعترف الجنرال، الشبان والطلاب فحسب، بل الموظفين المدنيين أيضا. وثانيا، لن يكون هناك خفض في عدد القوات في الإقليم، على رغم مناشدات اجراء الخفض عملية من قبل جميع الدبلوماسيين الذين يقومون بزيارته.

وأخطر ضباط الجيش الذين كانوا يتولون المسؤولية مؤخرا في تيمور الشرقية الحكومة علنا بأنه لا يتوقع منهم أن يسيطروا على الحالة في تيمور الشرقية ما دامت الأمم المتحدة تتدخل في المسألة. وهم يدعون بأنه لا يبقي المقاومة على قيد الحياة إلا الدعم الخارجي والتضامن العالمي النطاق، ودور الأمم المتحدة. وأي حدث يحدث على الساحة العالمية - من قبيل اجتماع تعقده لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، واجتماع يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة بين وزيري الخارجية الاندونيسي والبرتغالي، والمحادثات بين عموم التيموريين الشرقيين في النمسا - يصبح ذريعة لمزيد من القمع ولمزيد من الاعتقالات ولمزيد من "الاختفاءات".

لابد أن هذا ما يؤرق وزير خارجية اندونيسيا البائس في العديد من الليالي، ناهيك عن زمرة الدبلوماسيين السيئي الطالع التابعين له المنتشرين حول العالم الذين تناط بهم المهمة التي لا يحسدون عليها المتمثلة في العمل لصالح الدمج. وفي الأسبوع الماضي بالذات، نعت وزير الخارجية الاسترالي غاريث ايفانز تيمور الشرقية بـ "مصدر الألم لأندونيسيا"، واعترف بأن الحكم الصادر عن المحكمة الدولية الذي لم يعلن، لأسباب اجرائية، للمعاهدة المتعلقة بثغرة تيمور غير قانونية،

"لن يقلل الدافع لدى اندونيسيا إلى تبديد المعاناة المستمرة لتيمور الشرقية".

وورطة جاكرتا سلط الضوء عليها مرة أخرى وزير الخارجية علي العطاس بعد زيارة قام بها لتيمور الشرقية في الشهر الماضي. ولقد اشتكى أن الظروف الحالية في

تيمور الشرقية جعلت اندونيسيا عرضة للهجوم في الخارج:

"هناك أشياء تجعلنا عرضة للنقد فيما يتعلق بحقوق الانسان. وهذه الأشياء موجودة ويتعين أن نعترف بوجودها. وصدق القول، إن رد فعل جهازنا الأمني يكون عنيفا في بعض الأحيان".

وقال إن ما يصبو إليه هو التوصل الى حالة يمكننا فيها

"أن نسمح لأي شخص بأن يقوم بزيارة لتيمور الشرقية في أي وقت يشاء. وإذا تم التوصل الى ذلك، لن يستطيع أي بلد بمفرده، بما في ذلك البرتغال، تمكين بلدان أخرى من أن تجعل تيمور الشرقية موضع خلاف".

لقد كان السيد العطاس في منتهى الصراحة: فهناك استراتيجيتان متضاربتان. واحدة تسعى الى تهدئة الرأي العالمي والضغط من أجل إيجاد حل دولي عن طريق مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة؛ والأخرى تتمثل في "نهج أمني" غير قابل للتفاوض ينتهجه الجيش، ويرتكز على عزمه على سحق المقاومة.

ويوجد اليوم عامل آخر في هذه المعادلة، ألا وهو الحركة المناصرة للديمقراطية في اندونيسيا. ذلك أنه توجد مجموعات متزايدة منخرطة في الكفاح من أجل حرية الانتماء، وحرية التجمع، وحرية الصحافة، على اقتناع بأنه يجب تحرير تيمور الشرقية من السيطرة الاستعمارية، وبأن الديمقراطية في اندونيسيا تعني أيضا منح تيمور الشرقية حق الاختيار.

والمصدر الحقيقي للتوتر القائم بين جناحين في الحكومة الاندونيسية، وكلاهما متمسك بتيمور الشرقية، هو ما يتصف به شعب تيمور الشرقية من التصميم والشجاعة. ونحن نحث هذه اللجنة على الاعتراف بأن عزيمته هي الأساس الوطيد لأي تحرك يقوم به المجتمع الدولي. وللأمم المتحدة دور حاسم تضطلع به في حل مسألة تيمور الشرقية. وتتمثل مهامها الرئيسية في اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية السكان من الإساءة لحقوق الإنسان، وتحريك عملية تقرير المصير.

وفي العام العشرين لاحتلال اندونيسيا غير الشرعي لتيمور الشرقية، نناشد هذه اللجنة أن توصي باتخاذ اجراء ملموس بغية تحقيق هذين الهدفين.

ترك الملتمس المقعد المخصص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا جلسات الاستماع بشأن هذا البند. وأود بالنيابة عن اللجنة وبالإصالة عن نفسي أن أعرب عن تقدير اللجنة للملتمسين على بياناتهم وعلى المعلومات التي وفروها للجنة.

تنظيم الأعمال

تواصل اللجنة النظر في هذا البند في جلستها التي ستعقد صباح غد حيث تختتم نظرها فيه. وستبدأ اللجنة من ثم النظر في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومسألة كاليدونيا الجديدة، ومقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، فيما يتعلق ببورتوريكو، والاستماع الى التماس بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ومسألة الصحراء الغربية، وتقرير الفريق العامل.

وبما أن جدول الأعمال للجلسات التي ستعقد في اليومين المقبلين واسع جدا، أحث جميع الأعضاء على إنهاء مشاوراتهم فيما يتعلق بالبنود المتبقية، وعلى أن يكونوا مستعدين للبت فيها. وأحث أيضا ـ وأؤكد "أحث" ـ الأعضاء على الحضور في الوقت المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥